أنطونيو بادينى

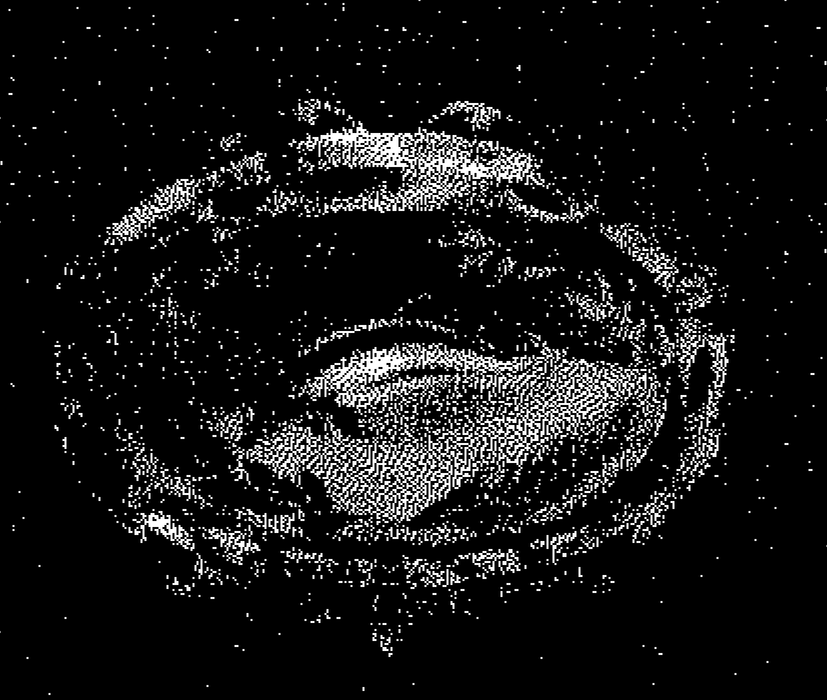
ملامح حوار متجدد بين الثقافات



تصدير ميكيلى كاباسو

تعقيب بريدراج ماتفيجيفيتش

FONDAZIONE MEDITERRANEO



مؤسسة المتوسط منظمة غير هادفة للربح ذات أهداف اجتماعية. يشارك فيها باحثات وباحثون من منطقة البحر المتوسط وسياسيون من منظمات دولية، ودبلوماسيون معنيون حاليا أو سابقا بمشاكل البحر المتوسط. والمقر الرئيسي للمؤسسة في نابولي، كما أن لها فروعا أخرى في الجزائر العاصمة وعمّان وبينفينتو وكوزنسا وليتشي ومراكش وموريسيا وسكويج وتارتو. ومن خلال بيانات ملزمة ، تم الإعتراف بشكل رسمي بالمؤسسة من دول وأقاليم ومقاطعات ومدن ومجمعات محلية ومؤسسات وجامعات وهيئات من 38 دولة بحر متوسطية تمثل رسميا أكثر من مائتي مليون مواطن.

وقد أنشأت المؤسسة "لاميزون دي لا ميديترانييه La Maison de la Méditerranée" : وهو كيان مادي وافتراضي له مقار في دول عديدة، ويعمل وسيلة رؤية مؤسسية "للبحر المتوسط الكبير" ودعم استراتيجيات الالتقاء والإعلام والاتصال والتأهيل.

والمؤسسة هي:

- رأس الشبكة الإيطالية للمؤسسة الأورومتوسطية أنا ليند للحوار بين الثقافات.
- عضو في تحالف الحضارات.
- عضو في الحركة الأوروبية الدولية.
- عضو مؤسس في قاعدة يوروميد غير الحكومية
- عضو في قاعدة يوروميد للشباب
- عضو في بينالي شباب فناني أوروبا والبحر المتوسط
- عضو في شبكة يوروميسكو
- مراقب في المجلس البرلماني الأورومتوسطي.

وللحصول على معلومات أكثر ندعوك لزيارة موقعها على الشبكة الدولية وعنوانها:

www.fondazionemediterraneo.org

أنطونيو بادينى

ملامح حوار متجدد بين الثقافات



تصدير: ميكيلي كاباسو

تعقيب: بريدراج ماتفيجيفيتش

ترجمة المتن:

أ. د. محب سعد ابراهيم

ترجمة التصدير والتعقيب:

د. فوزى عيسى

«إرجع يا لبنان بترجع الأيام»

بقلم: أنطونيو و دُنيا بادينى

كانت أنغام «بكتب إسمك يا حبيبى» المؤثرة لاتزال ترن فى ذهنى عندما ظهرت فجأة على شاشة التليفزيون مشاهد الموت والدمار. أمر لايُصدق ! رحت أنظر، محبطاً ومذعوراً، إلى صور زمن كنت أظنه آفل إلى غير رجعة.

يا لبنان، يالبنان الغالى. لا، لن يكتب الأشرار هذه المرة أسمك على الرمل. نحن الذين نحبك، سوف نكتبه على شجرة الحياة، وفى قلوبنا، لكى تعجز رياح العنف الأعمى عن محوه من الآن فصاعداً.

يالبنان، يالبنان الغالى. نعم، سوف أتكلم، سنتكلم جميعاً عن حبنا لك: لجيراننا، لأصدقائنا البعيدين، لأبنائك المنثورين فى أنحاء هذه الأرض، لكى يغدو صوتنا مسموعاً، أبعد من الجسور المدمرة والوديان المشتعلة والأنقاض.

نعم يالبنان، سوف نتحد وسنغنى معاً متضامنين، حبنا المشترك، بقوة سنغنيه، ثم بقوة أشد، كى لا تعود صرخة الروح الشجاعة مخنوقة بصخب عواصف الصيف. لا، لن تستأصل المياه الآسنة بعد الآن شجرة الحياة التى كتبنا عليها إسمك، شجرة الحياة التى تروى قصتك وتاريخك منذ آلاف السنين، أى قصة الوحدة فى التنوع والإنسجام فى التعددية، شجرة الحياة التى حفرت عليها منحنيات أرضك الجميلة والضاحكة كمثل هدية من السماء.

لا يا لبنان الغالى، لن يعود أحد قادراً على نسيان إبتسامات أطفالك

المنكسرة، الأطفال ذوى الوجوه المضاءة بالبراءة، ولا إبتسامات الرجال والنساء ذوى الأذرع المفتوحة لضم أحبابهم ولطلب المساعدة ولإلتماس النعمة الإلهية لكى تبعد منجل الموت.

لا يالبنان الغالى، أريد أن أعود لكى أتضمخ بعطورك، ولكى أعانق من جديد الأطفال الراكضين بفرح بين أشجار زيتونك فى عين كفاع، والأطفال المتوجين بإكليل كرمة بقاعك، والأطفال الصاعدين على قمم أشجار آرزك الخالدة فى بشرى لكى يرفعوا عالياً علمك وينظروا بثقة إلى المياه الزمردية التى تلامس شواطئك من طرابلس إلى صور.

يالبنان الغالى، أحلم بالفجر الجديد الذى سيطلع لينير طريقك. " إرجع يالبنان، بترجع الأيام"...

الفهرس

تصـــدير

هذا الكتاب لأنطونيو باديني، وهو دبلوماسي وباحث في شئون البحر المتوسط، يدعو إلى استرجاع مسارات الثقافة والفن والعلوم والسياسة من أجل بناء هوية بحر متوسطية تقوم على مجموعة من القيم والمصالح المشتركة.

وعمل المؤلف هذا يستمد جذوره من الجدل المثمر الذي نشأ وتطور حول نشاط مؤسسة المتوسط.

هذه المؤسسة، منذ ثلاثة عشر عاما، هي إحدى المرجعيات لبعض صيغ الشراكة في عالم متعدد الثقافات ويتجه بشكل متزايد إلى العولمة، وبصفة خاصة، بين البحر المتوسط وأوروبا والعالم الإسلامي. فهي تمثل - بشركائها ومقارها في العديد من الدول وبوصفها شبكة للحوار بين المجتمعات والثقافات التي تعترف بها في المجتمع المدني للدول الأعضاء، وبشكل خاص التجمعات المحلية والجامعات وهيئات قطاع الأعمال والهيئات المهنية والنقابات والمنظمات غير الحكومية وشبكات الجمعيات ووسائل الإعلام وغيرها- مفتاحا للتقدم في الثقة المتبادلة، وتطبيق الحقوق الأساسية والأمن السياسي والثقافة والعلوم والتنمية المرجوة والاتصالات والإعلام.

وينطلق نشاطها بين مدن ودول، وفي الوقت نفسه، بين باحثين وخبراء في المجالات المختلفة وتتميز بقدرة كبيرة وحاسمة على التعبئة.

فتكنولوجيا الاتصالات الحديثة تساعد على تشكيل الفكر بين هيئات وأفراد متباعدين فيما بينهم ثقافيا وجغرافيا. وفي هذا الإطار تساعد خبرة أنطونيو باديني على التحليل ـ عن قرب ـ لكل ما يتعلق بالأحداث الكبرى في السياسة الدولية وبشكل خاص التي ترتبط بإقليم البحر المتوسط. إن التزام وفضول باديني الباحث بالتوافق مع الطابع العملي وخبرة باديني الدبلوماسي تقربنا في صيغة لا تعرف الأحكام المسبقة من قلب الثقافات المختلفة.

وقد منحت مؤسسة المتوسط أفكار أنطونيو باديني شكلا من خلال تقديم هذا الكتاب الذي تمت ترجمته إلى عدة لغات، بما هو شهادة جديدة على العمل المستمر من أجل التقاء بين الثقافات يلعب فيه دور البطولة رجال ونساء يتفاعلون فيما بينهم ويتلاقون حول أفكارهم واحتياجاتهم ومشروعاتهم.

هذا هو الدافع الأساسي الذي وحد في الماضي عام 1994، بين باحثات وباحثين من إقليم البحر المتوسط، وسياسيين من هيئات دولية ودبلوماسيين معنيين حاليا أو سابقا بمشكلات البحر المتوسط وجدوا في مؤسسة المتوسط مكانا للالتقاء الثقافي قبل أن يكون مكانا للعمل المشترك. من بين هؤلاء أنطونيو باديني ، الذي شارك في نشاط مشترك يقوم على الاحترام المتبادل بعيدا عن التمثيل الشكلي العقيم.

إن مؤسسة المتوسط تدرك تماما المسئوليات المنوطة بها. فمن خلال تنظيم هيكلي، كان الحظ حليفها وربما كان لها الفضل في استغلال أشكال مؤثرة من التعاون الثقافي والعلمي والفني مكنتها من إنجاز جيد لمشروعات تتم بمشاركة العديد من الهيئات والمنظمات والدول التي أقامت معها علاقات تعاون. إنها منظمة لا تعرف

البيروقراطية العقيمة وجميع الموارد يتم استثمارها فيها بشكل عملي وفعال: فهذا العدد الكبير من اتفاقيات الشراكة الموقعة وشركاء المجتمع المدني والمؤسسات ممن يساهمون في المشروعات المختلفة- بالإضافة إلى حجم وجودة الأعمال التي تم إنجازها- هي مؤشر صادق على التحرك وعلى مدى التأثير والنتائج العملية التي تم إنجازها.

في هذا الإطار يأتي فكر أنطونيو باديني الذي يقدم لنا أفكارا وتوجهات من أجل خطة العمل الخمسية الجديدة (2006- 2010) في مؤسسة المتوسط والتي تهدف إلى إنشاء تحالف كبير للقيم والمصالح المشتركة في منطقة البحر المتوسط الكبرى: وهي كيان تاريخي واستراتيجي يعمل وينمو بالارتباط والاعتماد المتبادل بين دول الشرق الأوسط والخليج والبحر الأسود. ومن أجل هذا الهدف سوف تستمر المؤسسة في دعم التفاهم الدولي من خلال نشر المعرفة المتعلقة بواقع الهويات والمجتمعات والثقافات التي تشكل البحر المتوسط الكبير وتشجيع قيام تكامل أكبر فيما بينها. كل هذا بهدف دعم القيم والمصالح المشتركة في إطار احترام الحقوق الأساسية للإنسان والمساواة بين البشر، مع زيادة التعاون الفكري وتدريب الكوادر البشرية في فروع متعددة من المعرفة.

إن بناء سيناريو المتوسط الكبير يجد في المؤسسة وفي القائمين عليها حليفا قويا يرتبط ارتباطا طبيعيا بالهيئات الرئيسية التي يعملون من خلالها والتي تعتبر المؤسسة شريكا لهم.

والمؤسسة هي:

- رأس الشبكة الإيطالية للمؤسسة الأورومتوسطية أنا لينز للحوار بين الثقافات.

ـ عضو في الحركة الأوروبية الدولية.

ـ عضو مؤسس في قاعدة يوروميد غير الحكومية

ـ عضو في قاعدة يوروميد للشباب

ـ عضو في بينالي شباب فناني أوروبا والبحر المتوسط

ـ عضو في تحالف الحضارات

ـ مراقب في المجلس البرلماني الأورومتوسطي.

ومنذ وقت بعيد ومنطقة البحر المتوسط هي مسرح للتوترات والأزمات والصراعات التي أدت إلى تمزيق نسيج التعايش السلمي والرخاء. كما أن تزايد الإرهاب وخطر حدوث انقسام بين من يؤمن بالحوار ومن يسير نحو صدام الحضارات يتطلب التزاما متزايدا من الحكومات وهيئات المجتمع المدني من أجل دعم تحالف القيم والمصالح المشتركة.

وفي الصفحات التالية يقوم أنطونيو باديني بتحليل الخطوط العريضة التي يجب أن تدعم مبادرات إقرار السلام والتنمية في المنطقة إذا ما كانت هناك الرغبة في إعطائها شكلا ومضمونا. فالحوار الجاد، الذي يبتعد عن الأحكام المسبقة، هو وحده الذي يمكن أن يحقق الآمال في بلوغ التنمية المشتركة للمنطقة.

وانطلاقا من الخبرة المكتسبة في مراحل نشاطها الأولى (عندما كنا نفضل التركيز على الطابع التجريبي من خلال كلمة ورشة) استطاعت مؤسسة المتوسط أن تصوغ بعض القيم التي تنوي أن تجعل منها تراثها: وأهم هذه القيم التي نطمح إليها هو الالتزام وإعطاء الأولوية للمجتمع المدني، وتشجيع التبادل والتكامل. وإذ نحن على دراية بأهمية الحل السياسي للأزمات والتعاون الاقتصادي، فإننا مقتنعون بأن التبادل الثقافي الشامل بين المجتمعات المدنية هو

المؤشر الحقيقي على نوعية العلاقات بين دول المنطقة.

أما القيم الأخرى المهمة فتتمثل في عدم خلق حواجز مصطنعة في العالم العربي بفصل دول شمال إفريقيا عن دول الخليج.

إن اكتساب ثقة متزايدة يتطلب نشر الحوار داخل حوض المتوسط المتسع أو ما يسمى بإقليم المتوسط الكبير حتى تصبح مقدراته في يده هو.

إنني على يقين من أن هذا الكتاب لأنطونيو باديني سيساعد على فهم المسار الذي يجب علينا أن نسلكه، والتحديات التي يتحتم علينا اجتيازها. وهو يمثل في الوقت نفسه حافزا على عدم التراجع أمام العقبات التي تضعها الأحكام المسبقة أو البيروقراطية العمياء. فلابد من توافر الثقة حتى نثبت بالدليل العملي أن ما يبلغنا أملنا هو سلطة الحب وليس حب السلطة.

ميكيلي كاباسو

رئيس مؤسسة المتوسط.

مقدمـــة

إن أحد العوامل، ولعله العامل الرئيس، الذى يفسر كيف أدى حوار الثقافات حتى الآن إلى سوء الفهم بدلاً من القضاء عليه، يمكن أن يتمثل فى أن دراسة مكونات الحوار المختلفة لم تكن دراسة كافية، تلك المكونات التى بتفاعلها معاً تعمل على إذكائه وتعطيه مضموناً وشكلاً للمستقبل. ويمكن تقويم أهمية الحوار، والرغبة فيه بالإضافة إلى تكاليفه ومزاياه وإدارته إدارة فاعلة ذات مصداقية إذا ما كان لدينا وعى كامل بتداخل المبادئ والمصالح، والسلوكيات الإجتماعية، والقناعات الأخلاقية والقيم التى يقوم عليها.

ويريد هذا المبحث الموجز، الذى عرض أطر موضوعات برنامج عمل مؤسسة البحر المتوسط بنابولى ومفاهيمه، أن يمثل دعوة للمواطن ليمد بصره إلى ما وراء الصورة التى تعرضها عليه التفسيرات المغرضة التى تروج لها وسائل الإعلام وتصوغها حول الأحداث العرضية أو حول حوادث متطرفة. وعلى كل منا أن يكوِّن فكرة مباشرة عما يجرى على الساحة، وأن يسعى - متى كان هذا ممكناً - بسلوكياته وبخياراته للمساهمة مساهمة شخصية فى الحوار فى مساره المقبل.

واليوم لا يمكن لأى انسان عاقل أن يقبل بحتمية صدام الحضارات. ومع ذلك فما يتم عمله لتحاشى هذا الصدام نذر قليل. ولا يكفى أن نعلن أننا من مؤيدى الحوار حتى يظهر، بشكل معجزى، بصورة جديرة بتدارك التبعات التى لا تتحملها مجتمعاتنا والتى قد يؤدى الصدام إليها. ويظهر أن أعمال العنف، والحروب السابقة والقائمة فى

أفغانستان والعراق، وتلك المرتبطة بالأزمة الإسرائيلية ـ الفلسطينية التى لم يتم حلها حتى الآن، تؤكد توقعات الأستاذ الجامعى الأمريكى كلارك ك. كويلر الذى أكد فى سنة ١٩٥٠ أن العالم سيظل فريسة لحرب أيديولوچية، مثلت الحرب العالمية الثانية، بهزيمة النازية، مسلكاً مأسوياً فقط من مسالكها.

وقد ساعد الوضع القائم آنذاك، أى فى سنة ١٩٥٠، على دعم فكرة كويلر، لأن نظرة أورويل التى عرضها قبل ذلك بسنتين حول إمكان إنتصار الديكتاتورية على الديمقراطية كانت آخذة فى الأفول. واضطر من يرى ـ وهم كثيرون آنذاك ـ قصر آراء كويلر على الصدام مع الأيديولوچية الشيوعية، إلى التراجع شيئاً فشيئاً. فقد فتح سقوط سور برلين، وهو البعيد كل البعد عن أن يعلن نهاية التاريخ، فتح الباب أمام نزاعات جديدة يمكن أن تعزى إلى الصدام بين منظومات القيم.

ومن الجـدير بالملاحظة، أو بمـا هـــو أكثر من الملاحظة، أنه قد صدر مؤخراً بحث جديد للبـــاحث فرنسيس فوكوياما بعنوان «أمريكا فى مفترق الطرق» *America at the Crossroads* ينبذ فيه الباحث الأمريكى فى الشئون السياسية نبذا فعليا العوامل الفكرية لـ «عولمة الديمقراطية» التى بادر بصياغتها فى كتابه الصادر سنة ١٩٩٢ بعنوان «نهاية التاريخ» *The end of History*. وفى الواقع ينأى فوكوياما بنفسه عن البنية الفلسفية ـ الفكرية التى أسس عليها المحافظون الجدد مشروعية حرب العراق السياسية والأخلاقية، وليس هذا فقط وإنما أيضاً مشروعية نظرية التطوير السياسى القائمة على تغيير النظم السياسية فى منطقة الشرق الأوسط كلها. وهو مع هذا هدف يجرى بطريقة غير مترابطة وبدون دلالات سياسية متسقة ليوحى فى النهاية بأنه لا يعدو وضع رداء جديد على التوجه القديم لمحاربة «محور

الشر» (العراق وإيران وسوريا).

ومن المشجع، بكل تأكيد، أن ترفض الحكومات قبول مفهوم صدام الحضارات نفسه وأن تدحض وجود أى أساس جاد للنظريات المعروفة التى عرضها صمويل هنتينجتون منذ فترة من الزمن. ولكن هنتيجتون مع الأسف ليس هو الصوت الوحيد، ويزداد يوماً بعد يوم عدد أولئك الذين يقيسون مرور السنين بزيادة عدم الثقة والخوف بين العالم الإسلامى والغرب، دون أن يصرحوا بهذا.

ويربط الخبراء اليوم التهديد المتنامى بالمشاعر المعادية التى تتكون فى العالم الإسلامى تجاه سياسات الغرب ومواقفه والتى تحرص على العنف لتقويض النظام الدولى. وإذا كانت الأفكار والأيديولوچية من جانب آخر تتبادل مواقعها فى المطبخ السياسى بواشنطن، وكأنها فى باب دوار تخرج منه وتدخل أفكار جديدة، وأفكار أعيدت صياغتها، ومفاهيم قديمة بكلمات جديدة، فإن الدليل على هذا هو كتاب چون لويس جاديس الذى صدر مؤخراً بعنوان «الحرب الباردة: تاريخ جديد» *The Cold War: A New History*، فيطرح، فى الوقت نفسه الذى يسحب فيه فرنسيس يوكوهاما الدوافع السامية للتدخل فى العراق، فكرة «عولمة الديمقراطية».

وأمام بعض الحركات الأكروباتية الخطيرة التى يمارسها علم السياسة، هناك شعور قوى بالحاجة إلى تأكيد دوافع قيام حوار يتسم بانسانية جديدة تعمل على الوعى بحدود الدراسات التى جرت حتى الآن وقلتها وكذلك بنقص وقلة الحلول المعروضة لمواجهة التوترات التى يمكن اليوم تمييزها وتفرقتها بسهولة بين تنوع الهويات. ولعله من الضرورى أن تظهر من بين الضباب الممتلئ بالخوف والشك والغضب، ملامح فكرة للإنقاذ قد تجمع الشذرات المتناثرة عن الوحدة

الأخلاقية التى جرى بحثها فى عصور چان باتيستا ڤيكو، وچاك مارتيان، وكارل ماركس الذين تطلعوا إلى إيجاد «الإنسان الجديد»، و«الإنسان الكامل»، و«الإنسان الشامل»، أو إلى إعادة فرض العامل الإنسانى كما كان يوصى به ليون بلوم، والسير نحو الحضارة الجامعة طبقاً للمفهوم الذى وضعه بييرتيلهارد دى شاردين وطوّره فيما بعد ليوبولد سنجور.

وعلى كل حال توجد نبتات صغيرة تحاول أن تمد جذورها، ومن الخير أن نعطيها فرصة للنماء فأمثلة التعايش بين الأعراق وبين الأديان ملحوظة فى العالم الغربى. وفى أوروبا توجد شرائح كبيرة من السكان تتكون من مسلمين يعترفون بالبعد الجماعى الذى يشكل هوياتهم الفردية، بمعنى أنه كثيراً ما يشعر المسلم أنه إنجليزى، أو فرنسى، أو إيطالى أو على الأقل مزدوج الجنسية. وما من شك أن التعددية الثقافية فى الغرب يمكنها، عبر هذا الدرب أن تقوم بمرور الوقت بدور الجسر لدعم علاقات الثقة بين ضفتى البحر المتوسط وللمساهمة فى تطوير البلاد التى وفدوا منها تطويراً ديمقراطياً، ليس بالضرورة هو النموذج الغربى لديمقراطية جاءت ثمرة للتراث الغربى. ويجب محاربة «ثقافة الرفض» التى تفرض شروطها على الحوار، وثقافة «الحكم المسبق» التى تؤكد على عدم توافق الديمقراطية مع الإسلام، لأنهما قد تؤديان مباشرة إلى الصدام. ولقد أوضحت كلمات الكاتب سلمان رشدى، وهو نفسه مستهدف من التيار المتطرف، الدوافع الحقيقية للحوار، وهاجم مؤخراً فى مؤتمر Pen Club فى نيويورك عن «الإيمان والعقل» أشكال التمييز سابقة التدبير مؤكداً على صحة فتح باب الحوار للجميع، وفتح أبوب المقارنة الحضارية أمام أصحاب الأفكار الإسلامية المحافظة أيضاً، بشرط ألا يدعوا إلى

العنف وهذا واضح؛ ولكن ليس أمام المسلمين فقط لأن التطرف والتعصب صارا ظاهرتين عالميتين.

ويمكن كذلك للجدل حول ماهية العلاقة المرجوة مع أصحاب ثقافات مختلفة فى أوربا أن يلعب دوراً صحياً؛ ولكن هذا يمكن عندما يتم التعبير عن الحقائق الخاصة تعبيراً عقلانياً صادقاً وبمعرفة مقبولة للواقع التاريخى. فقبل الحفاظ على المضامين من المهم أن نحافظ على روح الحوار فنوسع دائرة النقاش فيه لتضم الكتاب، ورجال الفكر، ورجال الأعمال، ورجال الإدارة العمومية، والعلماء، وكل من لديهم الدوافع، والنوايا الطيبة، والانفتاح والاستعداد لقبول «الآخر» ومواجهته، دون تحويل التنوع إلى مسألة درامية أو المبالغة فى تقديرها؛ ففى المجتمع الذى يغلب عليه التناول الإنسانى، سرعان ما ندرك أن ما يجمعنا أكثر كثيراً مما يفرقنا. وأنا شخصياً لازلت أجد صعوبة كبيرة عندما أقرأ قصص نجيب محفوظ أو جمال الغيطانى فى ألا أفكر فى مسرح إدواردو دى فيليبو وفى ألا أضيف إلى صور حيين من أحياء القاهرة، وهما الجمالية وشبرا، صور حى فورشيلا أو شارع توليدو أو شارع بانيكو سابقاً فى روما بألوانها المتعددة وضوضائها.

وحتى تكون النظرة أوضح «للأشياء المشتركة» لابد أن نبدأ من الملاحظة التاريخية وأن نوجه فكرنا إلى مختلف مجالات العلوم الإنسانية، والإجتماعية والسياسية. ويجب كذلك أن نتيح المجال لمشاركة أكثر المؤسسات تمثيلاً للمجتمع إلى جانب الحكومات والهيئات الدبلوماسية.

ومع هذا فمن المناسب أن تشمل العلاقة الوطنية بين دول الضفتين الإطار الأوسع الذى توفره لنا الجغرافيا السياسية، والجغرافيا الإستراتيچية للبحر المتوسط فتضم بلاد البحر الأسود والخليج التى

تتصل به من خلال مضيق الدردنيل وقناة السويس والتى ترتبط به إرتباطاً جغرافياً بالإضافة إلى الرابطة التاريخية. ولهذا يبدو أن البحر المتوسط الكبير هو الساحة المناسبة لأن نعمل من أجل عودة العالمين إلى النمو معاً مثلما حدث فى العصر الوسيط عندما حال فلاسفة مسيحيون ومسلمون ويهود دون أن تنزل على أهل ذلك الزمان ظلمة الجهالة والتجهيل.

تحالف الحضارات
وإئتلاف القيم والمصالح المشتركة

فى ١٤ يوليو ٢٠٠٥ أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان رسمياً تحالف الحضارات الذى رفع شعاره كل من رئيسى وزراء أسبانيا وتركيا. ولكن كم عدد الذين لاحظوا هذا الإعلان؟ وقبل هذا ببضعة شهور وفى مكتبة الأسكندرية الساحرة تم إفتتاح نشاط مؤسسة أوربا ـ البحر المتوسط الجديدة لحوار الحضارات، ولكن كم عدد من يعلمون بهذا؟

يبدو أن الأفكار التى ترمى إلى إيجاد مناخ من المصالحة فى «البحر المتوسط الكبير» تلقى التوجس لدى الرأى العام ويُحكم عليها بالنسيان البطئ الذى يودى بها إلى الفشل الفعلى. ومع هذا فإن الغالبية العظمى من ممثلى الحكومة، والثقافة، وعالم الإقتصاد لا تؤمن بالحوار بين الساحلين فحسب، وإنما تسعى إلى ترجمته إلى أشكال عملية من التعاون. فالإتحاد الأوربى على سبيل المثال يتجه إلى تحقيق منطقة تبادل حر وشراكة فى منطقة البحر المتوسط مع حلول عام ٢٠١٠. وانطلقت كذلك «مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا» (BMENAI) وتم فى إطارها إتخاذ قرار بتعزيز (MEFTA) أى إنشاء منطقة حرة للتبادل التجارى بالشرق الأوسط.

ويمكننا أن نذكر مبادرات أخرى ولكن ليس هذا مجالها. والواقع هو أنه كلما طرح القطاع الإقتصادى فكرة جديدة فإنها ترتطم بحائط الرأى العام وترجع إلى مرسلها. وعندئذ تبدأ الفكرة فى الذهاب والعودة مثل كرة «تنس الطاولة» وينتهى بها الأمر إلى لا شئ ويبقى فقط إطار الفكرة،

أو إذا أردنا الوضوح تبقى الآلية التى تضمن التوازن بين المزايا الملموسة والمزايا غير البعيدة؛ أى كل ما يمكن أن يدركه عامة الناس كشئ ملموس أو حقيقى. وأقرب مثال على هذا هو اتفاق الإتحاد الأوربى على مبادئ الإنضمام إليه، والتى سمحت ببدء المفاوضات مع تركيا. ولكن كم من الجدل والرفض اثارتهما مسألة الهوية الثقافية والتعايش بين منظومات القيم الخاصة بالأطراف كلها. هذه مسألة لم تحسم بعد.

وعلى هذا لابد لنا أن نتساءل عن سبب هذا المسار «المتباعد» بين إتفاقات ومبادرات التعاون التى تمضى إلى الأمام والتصالح السياسى والثقافى الذى يتقهقر إلى الخلف.

يعزو الكثيرون المسئولية الرئيسية عن التوتر والأزمات فى المنطقة إلى عدد من الانتهاكات للقانون الدولى. ولا يمكن أن ننكر الأساس الذى تقوم عليه بعض التفسيرات القانونية والسياسية. ولكن هناك كذلك لتفسير التوتر، ولعله يقع فى المقام الأول، اللقاء والتصادم بين الثقافات، أو بمعنى أصح «منهج التفكير» أو "mindset" المشروط بالتناول الإجتماعى - الثقافى للشعوب. وطالما يستمر تقديرنا ضئيلاً للجانب الثقافى فنكلف موظفى أو «محترفى» الحوار للقيام به، فلن يكون هناك أمل فى تحقيق أهداف التفاهم الأكبر والاحترام المتبادل اللذين يحتمهما الحوار. وسينتهى بنا الأمر إلى أن نتفق مع صمويل هنتيجتون - لا فى دوافعه الطيبة، فهى غير موجودة - وإنما فى صحة نتائجه على الرغم من انطلاقه من مقدمات خاطئة. وسواء رضينا أو لم نرض، وسواء كان هذا صحيحاً أو خطأ، فإن إدراك عامة البشر هو أن التنوع الثقافى يمر بظروف خطيرة من عدم الثقة والخوف المتبادل. وهو ما يمثل تمام التمثيل عكس الهدف الذى يفترضه الحوار. وهو الهدف الذى أتاح فى العصور الوسطى للبحر الأبيض المتوسط أن يبعث بنوره إلى العالم من خلال فنار

حضارته. ويجب أن نذكر العمل المشترك الرائع الذى قام به آنذاك الفلاسفة المسلمون والمسيحيون واليهود الذين منعوا، بتبادلهم للمعارف، أن تتسدل على العالم آنذاك ظلمة الجهل ونزعة التعتيم الثقافى.

هل يسلِّم المتشككون بأن الفكر الفلسفى والدينى الغربى مدين بشكل متساو لفلاسفة مبرزين من العرب، والمسيحيين واليهود؟ ولعلنا نستطيع محاولة إعادة اكتشاف أفكار أوغسطينوس وتوماس الأكوينى وتأملاتهما، وهما من آباء الكنيسة اللاتينية. أو أفكار ابن رشد المسلم وابن ميمون اليهودى اللذين نهجا، كما نهج أوغسطينوس، منهجاً ابتعد عن الفكر العقلانى فى الإيمان. وهنا تكمن النقطة الحاسمة، دليلاً يهدى إلى أعمال متفق عليها بين أهل الكتاب.

والبرهان على أن العلم والدين ليسا دربين متباعدين هو أنه لا تناقض بين العقيدة والعقل لأن مضمون الوحى الحقيقى والعميق يمكن إدراكه بفضل الأدوات التى توفرها لنا الفلسفة؛ وأن ثمة إتفاقاً بين الحقيقة التى نصل إليها من خلال التفكير الفلسفى والحقيقة التى يقدمها لنا الوحى. ألا يمكننا أن نفكر فى قوة الخير العجيبة التى قد تنطلق فى العالم إن عمل المؤمنون بالديانات التوحيدية الثلاثة بدافع الروحانية التى يتمتعون بها؛ المسلمون بالصلاة فى «ليلة القدر»، والمسيحيون بالعبادة فى الفصح، واليهود بروحانية روش هشناه العميقة؟

ومع هذا فمن المهم ألا نخلط بين حوار الثقافات والحوار بين الديانات. وينبغى على كل منهما أن يضطلع بمسئولياته وأن يسعى بوجه خاص لبناء «دار المصالحة» واضعاً فى اعتباره أنه قبل أن يفكر فى جمال السقف لابد أن يهتم بوضع أساسات قوية.

وتعمل مؤسسة البحر المتوسط من خلال انفتاحها على التبادل الثقافى وعلى العمل المشترك للثقافات، إلى إرساء هدفين أساسيين يكملان

بعضهما بعضاً.

والهدف الأول هو تقويم الخصوصيات الثقافية التى لا يمكنها أن تتجاهل التأثير والتأثر اللذين ظهرا على مر العصور، وهو تأثير ساهم فى إثراء الهويات الخاصة وأدى إلى جعل البحر الأبيض المتوسط كبيراً بالمعنى الواسع، ليشمل الخليج والبحر الأسود بتبادل البشر والثقافة والإقتصاد وبالبحث عن الاستقرار المشترك..

والهدف الثانى هو المشاركة فى تحديد إطار من القواعد المشتركة تسمح للهويات الثقافية المختلفة أن تتفاعل معاً من أجل النظام والمصلحة المشتركة. وهنا أول تحفظ كبير ينبغى اتخاذه. فمن غير الممكن أن تُفرض اتفاقات على القيم المشتركة لأنه ستبقى مسألة من هو الذى يحدد أن قيمة ما هى قيمة مشتركة. وينبغى أن نتحاشى أن تكون فى الحوار «جداول أعمال خفية» أو أهداف لا تتمتع بالشفافية. وسيمكن تعريف «القيم المشتركة» بتلك القيم التى يتفق حملة الثقافات المختلفة على أنها قيم فاعلة من أجل المصلحة العامة، أى مصلحة الجماعات الوطنية طبقاً لمفاهيم الحكومات الشرعية عنها.

ولهذا يبدو أن أداة نجاح حوار فعال بين الحضارات تتمثل فى التزاوج القائم على المعرفة بين التنوع الثقافى ووحدة المبادئ الكلية الكبرى المتعارف عليها. ولا ينبغى أن ننكر حقوق الاختلاف الثقافى التى تؤثر تأثيراً كبيراً فى السلوكيات الإجتماعية إذا أردنا أن نعطى استمرارية للحوار، وبالتالى منظوراً سياسياً. ولكن من الأساسى لكى نجد إطاراً من المبادئ العامة، ألا نضع موانع اصطناعية فى طريق فهم الحقيقة الإنسانية فهماً عميقاً والتى تتحقق من خلال الدراسة الإجتماعية وأدوات الفلسفة.

ومن المعروف أن المثقفين والمنفتحين على النقد قد باتوا مقتنعين

بأنه لا تضارب بين العلم والدين، وبين الفكر الفلسفى والحقيقة الموحى بها. فالعلم والفلسفة والدين فى الواقع دروب تتلاقى لكى تقدم للجنس البشرى نظرة صحيحة للمعرفة المستنيرة بالإيمان.

وتساعد معرفة الثقافة الخاصة وثقافة «الآخر» على تبديد الريبة، وهى مصدر الخوف، وتشجع على البحث المطمئن عن قيم ومبادئ متساوية مع الهوية الخاصة، وقادرة فى الوقت نفسه على الوصول إلى أهداف مشتركة. والقيم التى يتم تحديدها على هذا النحو، وهى ثمرة الدراسة المقارنة، تصبح قيماً متفقاً عليها بين مختلف الثقافات ويمكننا، بل ويجب، أن نبلغها معاً بجهد جماعى (بالتضامن بين الأديان). وتكتسب كل قيمة يتفق عليها قوة معنوية هائلة بفضل قبولها قبولاً جماعياً بوصفها قيمة ترسخت بالممارسة. حقاً إن القيمة فى البداية يتفق عليها فقط. وهى ثمرة قبول حر بين أصحاب ثقافات مختلفة يعلنونه بعد عملية استيعابها التى يستخدمون فيها كل معرفة مكتسبة.

وهنا يحدث اكتشاف نتيجة مبهرة. فالقيمة المتفق عليها بوصفها ثمرة تفسير فكرى للمصالح العليا للجماعات المختلفة تكتسب مشروعية كاملة وتدخل بالتالى فى تراث الثقافات المختلفة لتبرز القاسم المشترك بينها («مصير أهل الكتاب»). ومن الواضح أنه من المقدر للقيمة المتفق عليها أن تمارس تأثيرها فى كل ثقافة من الثقافات ويتم بهذه الطريقة تشجيع الاتجاه للبحث بشكل منتظم عن الأسس لتحديد قيم جديدة متفق عليها بتكوين دينامية فاعلة. وبمرور الزمن تتحول القيم المتفق عليها، بعد أن يتم قبولها داخل التراث الثقافى للثقافات المختلفة، إلى قيم مشتركة.

ويمثل هذا التناول الفكرى الذى ذكرناه نموذج «التنوع فى الاتحاد»، ويوجز لفظ «الاتحاد» هنا مجمل القواعد المشتركة التى تنحدر من القيم المتفق عليها، والتى تشكل بدورها أرضية العمل. وعلى هذا فإن هناك

ثلاثة عناصر أساسية يقوم عليها الحوار الحقيقى بين الثقافات: (١) المنهج المقارن فى التحقق من المعارف، سواء كانت ذات طبيعة إنسانية أم علمية، لتحديد القيم المتفق عليها (٢) التى من الممكن أن تتسع وتمثل فى مجموعها برنامج العمل (٣) الذى ينبغى أن يكون جزءاً من العالم السياسى ـ الحكومى للبلاد أو مجموعة البلاد التى تلتزم، من خلال انضمامها إلى اتفاقية دولية لهذا الغرض، بمواصلة الحوار بوصفه شكلاً من أشكال التواجد السلمى والتفاعل بين هويات ثقافية ودينية متنوعة. ويمكن للاتفاقية الدولية على سبيل المثال أن تكون النتيجة المنطقية لتحالف الحضارات الذى أعلنه فى ١٤ يوليو الماضى الأمين العام للأمم المتحدة والذى لم يلق حتى هذه اللحظة ردوداً عملية.

ومن بين الأسباب، ولعله السبب الرئيس، فى صعوبة انطلاق المبادرة، الإعداد غير الكافى الذى سبق إطلاقها. وللإنصاف لم تتضح ماهية أسس العمل وماهية الضمانات الفلسفية ـ العلمية التى يستند إليها إمكان قبول نظرياتها وفرضياتها لدى الدول الأطراف فى التحالف.

ولقد رأت مؤسسة البحر المتوسط فى نابولى أن توجه نشاطها لتحقيق هذه المبادرة بوضع أسس راسخة تبنى عليها دار الحوار المشترك؛ وهدفها من هذا أن توفر لتحالف الحضارات المادة والمحتوى والمنظور المشترك. والأمل معقود على ألا يبدو هذا للرأى العام الدولى صندوقاً فارغاً أو، وهذا هو الأسوأ، الشعار الأجوف الأخير الذى يراد به ـ مثل ورقة التين ـ تغطية عدم القدرة على العمل.

وإذ تعى «مؤسسة البحر المتوسط» خطر حدوث شرخ بين الثقافات قد يصعب إلتئامه، قررت أن تختار لغة الصدق لأنها تعترف بأن انتشار مشاعر الإنغلاق فى المجتمعات انتشار البقع السود فوق جلد الفهد، وبأن ازدياد الرفض من جانب الشباب لفرص تعدد الثقافات، هو منبع

الراديكالية الخطيرة المؤدية إلى الكراهية والعنف. ودعت ضرورة الوعى بالخطر مؤسسة البحر المتوسط إلى اختيار أهداف متدرجة وواقعية متبعة فى هذا المنهج الذى يطلق عليه الأنجلوسكسونيون Stepping stone فى بناء المبنى بحيث تؤدى كل خطوة إلى خطوة أخرى فى اتجاه متوافق مع الهدف النهائى.

وقد رأت «المؤسسة» أن تقصر فى البداية مجال نشاطها الچيوبولوتيكى على البلاد التى يتكون منها «البحر المتوسط الكبير»، بما فيها البلاد المطلة على ساحل البحر الأسود وعلى الخليج.

ويضم «البحر المتوسط الكبير» طبقاً للمفهوم الذى تبنته «مؤسسة البحر المتوسط» البلاد المطلة على سواحل البحر بما فى ذلك مناطق الخليج بقناة السويس والبحر الأسود الذى يرتبط به من خلال مضيق الدردنيل. وهذه البلاد جمعت بينها على مدى قرون طويلة علاقات وتقاليد ساهمت فى تكوين حضارة البحر المتوسط الكبرى.

وفى الحقيقة إن هذه المجموعة من البلاد تعتز، بالإضافة إلى موقعها الجغرافى المتجاور، بأنها تتمتع بروابط تاريخية ـ ثقافية وتعى تطلعها المشترك لامتلاك مصيرها بأن تساهم بتقاليدها الخاصة فى بناء عولمة تحترم التنوع؛ عولمة لا تكون مرادفاً للتماثل بمستويات محددة لا يشارك فيها الشعب مشاركة عادلة، بل قد تتحول إلى ظاهرة استنساخ.

وترى «المؤسسة» ـ وهذا هو حذرها الثانى ـ توخياً لأن يتسم نشاطها بالواقعية، أنها تفضل ألا يكون هدفها العاجل هو الدعوة إلى تحالف غير قائم على الفهم الكافى. وتريد فى البداية مواجهة التحديات المعقدة التى يفرضها التحالف وذلك بأن تعمل على إقرار «إئتلاف للقيم والمصالح المتفق عليها» إقراراً مبدئياً. ويؤدى مصطلح «إئتلاف» بشكل أفضل معنى الحاجة الملحة لتخطى صعاب مواجهة مخاطر موجة التخريب والموت

والتدمير. إن الخطر الذى يحيق بالجنس البشرى يدفعنا إلى تفضيل ما يوحد بين مختلف الحضارات على ما يمكن أن يفرق ويفصل بينها.

وهناك دائرتان لعمل القيم والمصالح المتفق عليها: على مستوى العلاقات بين دول تختلف فى نظمها الإجتماعية والسياسية، والدينية أو العلمانية، الثيوقراطية أو الديمقراطية، إلخ وعلى المستوى الداخلى فى مجتمعات متعددة الجنسيات. وفى الحالتين يتم طرح المسألة ليس فقط فيما بين الثقافة ومنظومة القيم وإنما أيضاً بينهما وبين القانون. وهى علاقة أكثر إلزاماً فى الحالة الثانية لأنها تقوم على القانون. وهنا أيضاً توجد إجراءات لصياغة القانون تستخدم آليات التشاور الكفيلة باحتواء الخلاف بين القاعدة والمعتقدات الأخلاقية الدينية العميقة.

وتختلف مسألة العلاقات بين الدول حيث لا توجد قاعدة مشتركة وإنما مجموعة من القواعد، وكثيراً ما تكون غير ملزمة، أو من المبادئ المقبولة عامة والتى تخضع لتفسيرات مختلفة أو متباينة. وهى بشكل ما ملزمة إلزاماً مختلف المستوى. وينبغى الوصول، سواء داخل الدول أم فى العلاقات بين الدول، إلى أرضية من القواعد المقبولة عامة حتى نتحاشى أن يؤدى التنوع إلى فوضوية خطيرة وغير مقبولة فى التصرفات بدلاً من أن يؤدى إلى الخير المتفق عليه.

الديمقراطية والسياسة

يكتسب مفهوم «الاتحاد فى التنوع» أو «التنوع فى الاتحاد» أهمية كبيرة فى نجاح حوار الحضارات؛ وليس هذا المفهوم ثمرة بحث تاريخى. فلسفى فقط، بل إنه استجابة لضرورة حتمية إذا كنا نريد الحفاظ على نظام دولى يقوم على قوة الحق وليس على حق القوة. ولقد بات من الضرورى أن يصل الباحثون والحكام إلى تحديد نموذج متفق عليه عن كيفية التوفيق بين الخصوصية الثقافية والقيم المتفق عليها التى تتشكل من قواعد ومبادئ يجب أن تكون ملهمه للسلوك الإجتماعى ولأعمال الحكومة أيا كانت الهوية الثقافية للمجتمع أو الجماعة.

ويمكننا أن نتدارس، على سبيل المثال، الديمقراطية كممارسة واقعية من منطلق أنها إحدى القيم التى ينبغى الاتفاق عليها، من خلال حوار يحدد مضمونها وطرق ممارستها، على أن نضع فى اعتبارنا الهوية الثقافية التى تميز المجتمعات المختلفة، وعلى وجه الخصوص المجتمعات التى تتشكل فى غالبيتها أو فى مجملها من مسلمين، والمجتمعات العلمانية الغربية. أما أن تكون الدمقراطية إحدى القيم التى ينبغى الاتفاق عليها، فإن وراء هذا عنصرين: الأول هو الإقتناع الغالب بأنها، رغم ما قد يشوبها من عيوب أو تناقضات مختلفة فهى شكل الحكم الذى يتيح أكثر من غيره تقدم المصالح الوطنية والتقدم الإقتصادى والإجتماعى والأمنى.

وفى عالم يتزايد فيه اعتماد بعضه على البعض، يعمل التقدم التكنولوچى بشكل عام على دفع المجتمعات إلى الانفتاح بوصفه أداة

قوية لرفعة المعارف العلمية، والتعليم، والعمل، ولرخاء المواطنين المادى بالتالى. وفى هذه الظروف التى تشجع امتداد الثقافة إلى مختلف طبقات المجتمع، تكتسب الحريات الأساسية شكلها ومضمونها، ومن بين هذه الحريات الأساسية حق اختيار الفئة التى تدير شئون البلاد، وهذا الحق هو حجر زاوية الديمقراطية.

وفى الحقيقة إذا كان عمل الحكام يقوم دائماً وبشكل أكبر على رضا وموافقة المحكومين، فليست الديمقراطية صيغة أو تركيبة صالحة لكل الظروف. والديمقراطية ببساطة لا يمكنها أن تكتسب أشكالاً بعيدة عن تراث شعب من الشعوب، وخاصة عندما لا يكون التراث مجموعة من العادات والتقاليد وذكريات من الماضى، وإنما يمثل منظومة قيم تشمل الإيمان، والقوانين، وطرق التفكير، وهذه كلها عوامل تطبع بقوة السلوكيات الإجتماعية.

ومن الواضح أن العلاقة بين التراث والحداثة لا تنتج حلاً ثابتاً ومشتركاً بين الجميع، وإنما تأتى بمجموعة من الحلول تتفاوت تبعاً لتفاوت جرعات التراث والحداثة عند امتزاجها. فإذا رسمنا لهذه العلاقة رسماً بيانياً فإننا نحصل على منحنى تغير يتكون من التقاء خطى المستقيمين المرسومين فى الإحداثى السينى (الحداثة) والإحداثى الصادى (التراث). ومن نقطة الصفر (أى قبول الحداثة قبولاً مطلقاً) إلى ١٠٠ (أى تمسك المجتمع تمسكاً مطلقاً بتراثه) يمكننا أن نحصل على سلسلة لا نهائية من التوفيق بين التراث والحداثة.

ومع هذا فلابد أن ننتبه جيداً إلى أن اختلاف درجة التفاعل بين التراث والحداثة يحدث داخل المجتمعات الإسلامية كما يحدث داخل المجتمعات العلمانية الغربية سواء بسواء، ويمكن لكل مجتمع من هذه المجتمعات، وعلى الرغم من انتمائه إلى هوية وحضارة بعينها، أن تكون

له خصوصيته الثقافية، وأن يرتبط بتقاليده بدرجات متفاوتة. وفيما يتعلق بالعالم العلمانى - الغربى، فإنه على مدى زمن طويل انتهجت البحوث الإجتماعية والتقاليد الأدبية اتجاهات مختلفة استلهمت فى فرنسا على سبيل المثال روح ديكارت، وفى بريطانيا العظمى تجريبية لوك وهيوم؛ وفى ألمانيا أثر نيتشه وجوته تأثيراً مختلفاً فى النقد الأدبى، وبالتالى فى تأويل المضمون الإجتماعى لزمنهما.

وعموماً فإذا كانت الديمقراطية ثمرة عملية طويلة، فإن هذا يعنى أن النهج الأدبى العلمى قد تواءم بمرور الزمن وبشكل تدريجى مع مختلف الظروف التاريخية التى ميزت البلاد المختلفة. وهكذا نرى أن الرغبة فى نقل نوعية المؤسسات وآليات التمثيل الديمقراطى التى ظهرت ونمت فى المجتمعات العلمانية الغربية نقلاً آلياً إلى الدول الإسلامية، إنما هو أمر معقد وطموح.

ولهذا فإنه من الصعوبة بمكان الاتفاق مع الآراء التى تظهر لدى المحافظين الأمريكيين الجدد الذين طرحوا نظرية «تغيير النظام» بالنسبة لبلاد الشرق الأوسط. وليس هذا لأن منهج اختيار الحكام اختياراً حراً غير مطروح على الساحة فى المجتمع الإسلامى، كما يؤكد واحد من أشهر المستشرقين وهو برنارد لويس، الذى يرى أن الإسلام، بوصفه ديناً شمولياً، لا يتوافق مع الديمقراطية. بل إن العكس صحيح، ففى البلاد الإسلامية موروثات يمكنها تماماً أن تمهد الطريق لقبول الديمقراطية. ومع هذا فإن الحديث بشكل عمومى عن «عولمة الديمقراطية» وتقنين «نصرة الأمل» كما يقول چون لويس جاديس فى كتابه الأخير «الحرب الباردة: تاريخ جديد» لا يخلو من مخاطر كبيرة أيضاً. فما العمل إذن؟

إن علم الإجتماع والتاريخ العربى - الإسلامى يطرحان آراء وخبرات مهمة جداً علينا أن نتأملها ونمعن التفكير فيها. وبدايةً، فإن أول مسألة

يجب حسمها هى إذا ما كان الحوار الجاد لا يتطلب إعادة تقييم الفكر الاستشراقى تقييماً نقدياً، ذلك الفكر الذى يقدم رؤية للعالم الإسلامى من منظور فكرى نما وتطور فى التقليد العلمانى ـ الغربى. وكثيراً ما يأتينا بصورة لا تعكس الواقع المركب ومتعدد الوجوه للخصوصية العربية ـ الإسلامية. ويقدم محمد عبد الجابرى نقاطاً مهمة ينبغى التفكير فيها فى كتبه التى تبرز بعض ثغرات الدراسات سواء التقليدية منها أم الاستشراقية. فيقدم كتاباه «نحن والتراث» و«التراث والحداثة» مفتاحاً للقراءة الجذابة. ويقدم الجابرى دراسة مقارنة مستنيرة يقود الباحث الغربى والحكام إلى فصل الواقع عن الخيال. ولكنه يحذر كذلك من المخاطر التى قد تتعرض لها نهضة الثقافة العربية، وهى النهضة الثانية بعد نهضة القرن التاسع عشر، من جراء عدم الاعتداد بالحاجة إلى تحديث المعرفة.

وينصح المؤلف قبل كل شئ بأن نسترجع روح ابن رشد وأن نطرح جانباً منهج ابن سينا المعرفى، وهما فيلسوفان تحتفى بهما المدرسة الغربية. ثم يقدم لنا المؤلف روح ابن رشد النقدية بوصفه عاملاً مميزاً فى عملية الإصلاح العربى الإسلامى، ويحدد ثلاثة اتجاهات فى دراسة الفكر العربى الحديث. ويعود بنا الإتجاه الأول إلى الإصلاحات التى قام بها جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده اللذان أحلا التجديد محل التجليد. ويمثل الإتجاه الثانى بشكل خاص طه حسين، ويصف الجابرى هذا الاتجاه بأنه قراءة التراث الإسلامى قراءةً ليبرالية أفادت من أفضل تجارب الغرب التى عدها متوافقة مع القرآن دون إضافة الأحاديث التى لم تأت على لسان النبى محمد.

ويوجد فى نظر الجابرى عدم تطابق بين كلا المنهجين. فقد أخذ المنهج الأول فى اعتباره، وبطريقة غير مناسبة، خبرات وتجارب مهمة

مرت بها المجتمعات العلمانية ـ الغربية. فعلى سبيل المثال يحتاج التعليم، والمعارف التكنولوچية، والتقدم العلمى، وأشكال التطور الجديدة فى مجال الأعمال إلى درجات من الانفتاح وإلى تفاعل المجتمعات تفاعلاً أكبر كثيراً مما جاء فى مدرسة محمد عبده والأفغانى وأتباعهما. فتحديات التحديث اليوم تتطلب إجراء عمليات تواؤم داخلية أسرع مما كانت عليه فى الماضى لمصلحة الدول التى تتيح لها الإصلاحات فرصاً أكبر للتقدم والرخاء لمواطنيها. وأما بالنسبة للمنهج الثانى فقد تؤدى المكتسبات التى يراد إدخالها من التجربة الليبرالية ـ الديمقراطية. إلى إيجاد زخم يعوق الإمكانات المعقولة لتوافق المجتمع الإسلامى معها.

ومن هنا يأتى المنهج الثالث. فيدعو المؤلف إلى اختيار أكثر تطورات التحديث فائدة للمجتمع، وتنقيتها بروح ابن رشد النقدية فى التراث العربى الإسلامى حتى نمتلك ناصيتها باعتبارها ظواهر سبق استيعابها وممارستها. وفى الواقع فإن ضرورة قبول المحكوم، المعروفة معرفة تامة فى التراث العربى باعتبارها خير ومصلحة الجماعة، تعتبر المنارة التى كانت ولازالت تهدى عمل الحاكم. ومن المعروف أن الشيخ محمد عبده قد أشار إلى خير الجماعة باعتباره النبراس المطلق للإصلاحات التى عمل من أجلها. وبناء على هذا فإن الأسس موجودة لإعادة قراءة التراث الذى يبرز أوجه اللقاء والاتفاق. وهذا هو المدخل إلى القيم المتفق عليها ومن بينها الديمقراطية التى نتناولها فى هذا المقام. وهذا المنهج يصلح كذلك لقيم أخرى يجب الاتفاق بشأنها نظراً لأنها قادرة على تدعيم الرفاهية والوفاق بين بلاد ذات هويات مختلفة.

ولهذا من المفيد أن نركز الحوار على منطقة كبرى أو على رقعة محلية تتسم بوجود روابط استراتيچية، وتبادل بشرى، ومصالح إقتصادية، وتقارب تاريخى ـ ثقافى بينها، مثلما هو الحال فى «البحر المتوسط

الكبير»، واتخاذ هذه الرقعة معملاً كبيراً للتجربة والملاحظة، بدءاً من العلاقة بين الحوار والديمقراطية والسياسة.

والديمقراطية، ومفهومها والقدرة على تعزيزها، تمثل للدولة أداة لتحقيق أقصى ما يمكن من الرفاهية لمواطنيها فى المجال الجغرافى الاستراتيچى التى هى جزء منه. فالديمقراطية إذن فعالة فى ممارسة سياسة قادرة على بلوغ قبول المحكومين. وكلما زاد عبء المضامين الخارجية على المضامين الوطنية، كلما زادت المتغيرات المستقلة، وكلما زاد تعقد واجب الدولة فى الحصول على قبول شعبى كبير لسياستها. ولا يمكن أن نؤكد تأكيداً حاسماً أن منهجاً ديمقراطياً لا يضرب بجذوره فى الواقع الإجتماعى يمكنه أن يضمن على أى حال وفى أى ظرف تاريخى أفضل نجاح للممارسة السياسية. وينبغى كذلك أن نأخذ فى اعتبارنا أنه إلى جانب السياسات المرغوب فيها فإن الحكومات تجد كذلك السياسات الممكنة، التى قد لا تنتج الخير بمعناه المطلق، ولكنها تساعد على تخفيف التوتر بين مجموعات فى المجتمع، أو على التوسط بشكل أفضل فى الصراعات الداخلية.

ومن بين الأطروحات التى تتم بها محاولة إدخال الديمقراطية فى العالم العربى، أطروحة استخدامها لهزيمة الإرهاب، ولاستتباب الأمن الداخلى أو الدولى بشكل أفضل. وكأن هذه الأطروحة تقول إن الأداة، أى الديمقراطية، تصبح بذاتها ضماناً لنجاح الوصول إلى هدف ما مهما كانت الظروف التى تؤثر على السياسات أو الطرق التى تمارس بها على أرض الواقع. وفى الحقيقة فإن مثل هذه الدراسات تبدو عاجزة وذات اتجاه واحد فى الغالب، بالنسبة للهدف المنشود. وهى إلى جانب هذا غير مثبتة تاريخياً.

ومن المجازفة اليوم أن نؤكد أنه بغض النظر عن الظروف السائدة

فى لحظة معينة، فإن السياسة الجيدة هى من مخرجات النظام الديمقراطى؛ فتطبيق الديمقراطية قد يؤدى آلياً إلى خير الجماعة الوطنية. وقد يكون هذا صحيحاً بل ثبتت صحته فى الماضى، وسيبقى صحيحاً لو أن الديمقراطية بوصفها عملية متطورة أكدت وجودها كنتيجة لتجارب حكم متوالية ولتغيرات إجتماعية متساوقة مع النماذج الثقافية والموروثات التى تشكل وعى وتطور فكر شعب من الشعوب. كما يمكنها أن تكون كذلك لو أننا قبلنا البقاء فى العالم القائم وامتنعنا عن أن ننقل إليه ما قد نريده نحن.

وإلا فإننا سنجد أن كثيراً من السياسات المفروضة، أو التى يراد فرضها لأنها سياسات خاصة بالنظم الديمقراطية، قد وفرت فى الحقيقة حتى الآن تطورات مختلفة عن التطورات المنتظرة. وخير مثال على هذا انتخابات يناير ٢٠٠٦ فى أراضى الحكم الذاتى للسلطة الفلسطينية. فقد أظهر القبول الشعبى فوز حماس، وهو حزب أو حركة لا يقبلها الغرب بل وحكم عليها بأنها إرهابية. وقد أثبت هذا كيف أن الديمقراطية متى طبقت تطبيقاً صحيحاً فإنها قد تؤدى، فى ظروف تاريخية معينة، إلى إيجاد حكومات لا يعتبرها الغرب مناسبة لممارسة السياسات المرجوة.

ولكن هل سننجح فى فهم التجربة؟ هل سننجح فى فهم أن نقل المؤسسات لا يمكن أن يماثل عمليات النقل الجراحية؟ وإذا ما استمر الغرب فى تعريف الديمقراطية بأنها إجراء انتخابات حرة كل فترة، فإن ما شهدناه حتى الآن يدل على أن البلاد العربية ليست هى التى لم تردها وإنما تريد بعض القوى العظمى أن تطرد الحكومات التى تأتى عن طريقها أو ألا تعترف بشرعيتها على أية حال. وهذا يمثل موقفاً متناقضاً يضر بمصداقية أطروحات من يدعى أن السياسة تستمد إلهامها من الأخلاق ومن العدالة الإنسانية. وهو إلى جانب هذا موقف يهين الشعوب التى

تعبر بحرية عن إرادتها طبقاً للمناهج والإجراءات نفسها المطبقة فى الديمقراطيات الغربية.

ونتوصل إلى نتائج غير مختلفة عن هذه عندما ندلل على أن الإرهاب ليس بالضرورة نتيجة لغياب الديمقراطية لأن ظواهر عنف منظم ضد مدنيين عزل قد وقعت كذلك فى بلاد توصف بالديمقراطية. ونحن جميعاً نعلم أن تشكيلات إرهابية لها أهداف انتفاضية قد عملت فى الماضى فى ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا وايرلندا الشمالية. ويظهر لنا التاريخ كذلك أن من بين الأسباب التى تؤدى بكل تأكيد إلى العنف المنظم الاحساس بالقهر؛ أى وجود إرادة تحكمية من جانب قوى خارجية تعد غريبة أو معادية لنماذج تنمية إجتماعية وإقتصادية متوافقة مع تراثها الثقافى والدينى.

والحقيقة هى أن ما يسرى على العلاقات الخارجية هو ما يتم التأكيد عليه غالباً بالنسبة للنظام الداخلى فى بعض الدول العربية وهو اتباع المنهج الديمقراطى القائم على العدالة والثبات على المبدأ. وهو ما يتطلب تطبيق قواعد عادلة فى العلاقات الدولية تطبيقاً متسقاً لا يميز بين الدول على أساس الرضى عن سياساتها. ولا يمكن أن نطالب بتطبيق مناهج ديمقراطية فى داخل البلاد بوصفها أداة وساطة فى الصراعات بين مختلف المجموعات الإجتماعية ولا نقبل تطبيق مناهج شبيهة لحل النزاعات والأزمات فى العلاقات بين الدول حلاً عادلاً. فالمصدر الذى تجد أو يجب أن تجد فيه مطالب حقوق الإنسان وحقوق الشعوب وأفراد المجتمع الدولى مرشداً وملهماً لها واحد، أى المبادئ المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة. وتبقى المسألة الفلسطينية وحقها فى الوجود إلى جانب إسرائيل هى قلب المصالحة الكبرى فى منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

الأدب والقـانون

تتذرع محاولة نقل آليات الديمقراطية المعروفة فى الغرب إلى الدول العربية ـ كما سبق أن كتبنا ـ بضرورة الحد من مخاطر الصراعات وعدم توفر الأمن فى منطقة الشرق الأوسط. وترتكز هذه النظرية السياسية التى يدعمها بصفة خاصة المحافظون الجدد فى أمريكا على أن الحكومات القائمة على القبول الحر يمكنها أن تضمن ضماناً أفضل التقدم الإنسانى والمزيد من الرفاهية لمواطنيها. كما تؤكد على أن القبول الحر، بالإضافة إلى مسئولية الحكام أمام مؤسسات تمثل إرادة الشعب تمثيلاً حقيقياً، يؤديان إلى انفتاح مؤسسات المجتمع المدنى وتطورها. وتؤكد هذه النظرية أنه فى هذه الظروف تقل بدرجة ملحوظة الدوافع والمبررات الإجتماعية والسياسية للجوء إلى أساليب العنف.

وتعمل مؤسسة البحر المتوسط فى نابولى ـ رغم اعترافها بأن إقامة الحكومات على أساس الإرادة الشعبية هو أفضل علاج للمظالم والإرهاب ـ على تقديم اقتراح مختلف، يسعى إلى فتح حوار بين الشرق والغرب يرمى إلى تحديد أرضية من القيم المتفق عليها قد يؤدى تحقيقها إلى إيجاد أشكال من الديمقراطية تتسق مع الخصوصية الثقافية لكل بلد من البلاد. ويعنى هذا فى الواقع اختيار منهج يحظى بالقبول بدلاً من ممارسة الضغوط لفرض نماذج من الديمقراطية معدة سلفاً نضجت فى بيئات مختلفة. ومن المؤكد أن تناول القيم المتفق عليها أمر أعقد ويتطلب زمناً أطول نسبياً حتى تتحقق على أرض

الواقع. ولكنه يتمتع بمزايا لا يطاولها شك. وأولى هذه المزايا استخلاص العبرة السليمة من التاريخ، وتجنب التمزق فى النسيج الثقافى للأمة العربية الذى جرى فى القرن الماضى على يد الاستعمار.

ولعلنا نذكر أنه قد نتجت عن هذا آنذاك فتنة كبرى جديدة فى العالم العربى بين من جذبته تيارات الليبرالية والحداثة ومن رد بالتمسك تمسكاً جامداً بالأصالة الإسلامية، وهم الغالبية العظمى. كما ظهر مرة أخرى مؤيدو نظام يجمع بين القيادة الدينية والسلطة الزمنية. (أى من يدعون إلى خلافة جديدة).

أما الميزة الأخرى لتحقيق أرضية القيم المتفق عليها، فهى تشجيع التنافس بين الشرق والغرب، بأن تستعيد ثقافة كل منهما وعيها بماضيها، وثقتها فى روحها الإبداعية. وهذا يعنى أنه قد نرجع إلى التبادل بين الثقافات الذى جرى فى العصور الوسطى وأدى إلى قيام عصر المعرفة.

وقيام نهضة جديدة فى البحر المتوسط الكبير لابد أن يصحبها تطوير فى الإصلاحات الديمقراطية النابعة من داخل كل دولة من الدول، والمصبوغة بصبغتها الإجتماعية والثقافية. ولكن كيف نختار الطريق الصحيح؟ من الصعب أن نجد علاجاً ناجعاً للكل ولهذا فمن الأفضل أن نتناول الشروط التى يبدو أنها تضع فكرنا فى النهج السليم. ونذكر هنا أربعة شروط قد لا تكون جامعة شافية ولكنها قادرة على تقديم ما يسد رمق تأملنا هذا:

١- إعادة النظر فى الاستشراق، أى فى دراسة الشرق من جانب الباحثين الغربيين، إذ ينبغى إجراء مراجعة متعمقة تفتح الطريق أمام نقد نظريات ودراسات تبارت فى إطلاق شعارات وأحكام مسبقة بدلاً

من تقليص حصون سوء الفهم والتوجس أو إزالتها. وليس من المستبعد أن تتطلب الدراسة التى ينبغى أن نقوم بها تحجيم دور الوسيط الذى لعبه الاستشراق فى الماضى واستبداله بأدوات أخرى، تهدف إلى كسر العزلة القائمة بين العالمين وبين وسائلهما فى التعبير والتفكير، مثل تشجيع تداول الكتاب العربى فى الغرب.

٢- قبول استخدام النقد الأدبى استخداماً واسعاً لنتعرف تعرفاً أفضل على أنفسنا وعلى نقائصنا وعيوبنا من خلال أفضل معرفة لقيم الثقافات الأخرى وتقاليدها ومفاهيمها. ومع هذا فلابد من وجود حد يمليه المنطق والواقع، وهو ألا نقع فى شرك إبراز الإختلاف والتعصب له كما يسعى بعض الكتاب لطرحه بطريقة تثير الشكوك. وقد عرف إدوارد سعيد النقد الأدبى تعريفاً موفقاً كأداة تتيح لنا أن نرى فى «الآخر» مصدراً وعوناً لفهم ونقد أنفسنا فهماً ونقداً أفضل.

٣- التأكيد على أن الفلسفة والدين ليسا دربين متباعدين، وأن التعمق فيهما لا يؤدى إلى نتائج متضاربة؛ بل أن الفلسفة تساعد على العكس من هذا، على التعرف تعرفاً أفضل على عظمة الصنيع الإلهى، وعلى الاحتياج إلى وجود إتجاه أخلاقى فى المجتمعات المعاصرة، فشل الفكر العلمانى فى صبغها به. وتستطيع الفلسفة والأديان التوحيدية أن تتآزر فى الحد من تدهور الأخلاق فى الحياة المعاصرة، وفى احترام معتقداتها. وفى العمل عملاً مشتركاً حتى تستعيد السلوكيات البشرية روحانية أعمق فى عالم تسوده الآلية والتكنولوچيا البديلة للإنسان الصانع "homo faber".

٤- بعث الفيلولوچيا أساساً لتفسير الموروثات تفسيراً صحيحاً بقدر المستطاع ولكشف الحقيقة التاريخية للأحداث. ولكن حذار من أن نستعيد مناهج القرون الغابرة التى تسببت فى كثير من المآسى

والأحزان بزعم التعرف على تاريخ الألفاظ بوضع معانيها فى سياقها. إن المعتقدات الإلهية لا مساس بها، وهذا واجب محتوم. وينبغى أن تعيد لنا العمليات المعرفية حقيقة عادات وتقاليد توارثناها عن مؤلفات باحثين وفلاسفة. والهدف من هذا الحيلولة دون أن يؤدى استخدامها استخداماً خاطئاً أو ملتوياً إلى تقليص الدافع الطبيعى للمثقفين والكتاب، تقليصاً إصطناعياً، لتوسيع آفاق اكتشافاتهم فى العلوم الإنسانية، والإجتماعية، والعلمية. وينبغى أن نكون على استعداد للاستماع إستماعاً أكبر لمن يطالب بالحصول، من أجل مصلحة التراث المعرفى العالمى، على مساحات من الفكر والفعل لم يتم سبر أغوارها حتى اليوم أو لم يجر تلقيحها من جانب الحركة الإنسانية.

إن «المغاير» مثل «الجديد» ولا ينبغى أن يحول شئ، إلا احترام المعتقدات الإلهية إحتراماً مطلقاً، دون إبداع الأديب، والمفكر، أى كل من يعين على فهم ألوان المعاناة وأشكال الظلم التى يرزح تحتها الكائن البشرى ويحرره منها.

إن العودة المنهجية إلى علم التفسير، وإلى فيلولوچيا التأويل تساعد على فهم الإجتهاد ونشره، ذلك الإجتهاد الذى يجب أن نفهمه على أنه فقه اللغة الذى تفيد دراسته فى البحث الجاد فى القيم المشتركة وإحترامها. ولقد أفاد الغرب من الإجتهاد فى التعرف بشكل أفضل على الشعراء والمفكرين القدامى. وبفضل الإجتهاد استطاع الغرب إلقاء ضوء ساطع على مفكرين كبار من أمثال سنيكا وأرسطو، وبفضله استطاع كذلك أن يضع شعراء وأدباء مثل هوميروس فى مكانهم الصحيح، بعدماصنفوا بين الفلاسفة. وبفضله كذلك إعادة أدباء إلى مكانتهم التى يستحقونها بعد أن همشوا بسبب أحكام مسبقة عنهم والضيق بهم، وهم على العكس من هذا يساعدون اليوم فى «فصل الغث

عن الثمين» مثل فيلسوف نابولى الكبير چان باتيستا ڤيكو.

وتطبيق الإجتهاد فى الشرق والغرب بوصفه أحد مكاسب البحر المتوسط المشتركة سيكون بالتأكيد أداة قوية لتحديد القيم المتفق عليها الرامية للوصول إلى تقدم مشترك وإلى نظم إجتماعية وسياسية أكثر تناغماً فى منطقة البحر المتوسط الكبرى لمصلحة الكائن البشرى والجماعات المختلفة المكونة لها.

وإذا كان حقيقياً أن الأدب لم يكن دائماً حيادياً أو بريئاً فيما يتعلق بالعواطف البشرية، وانحرافات التاريخ الأخلاقية، فإننا نستطيع أن نؤكد بشكل صائب أن الأدب بأشكاله التعبيرية المختلفة، بما فيها الشعر، يقوم فى الوقت نفسه بدور الحوض والمرجل لعالمية القيم الإنسانية. فأحوال البشر الذى هو صدى ومرآة لها، هى التى كونت الموروثات الكبرى والنماذج الثقافية ومعها الأعراف التى كثيراً ما كانت من وحى النصوص المقدسة والتى تدعم اليوم القانون الوضعى وكثيراً ما تتجاوزه. وتصنيف القانون واحترامه يوفر المسار المنتظم، والطريق السليم الذى ينبغى أن تسير على هديه السلوكيات البشرية. ومع هذا فمن الأمور الأساسية أن يتنبه القانون إلى تطلعات الإنسان العادلة، وأن يتسق مع الناموس ومع تقدم الفكر ومع الهوية التاريخية. ولكننا لا يمكننا أن ننسى الدور الذى اضطلع به والمقدر له أن يضطلع به النقد الأدبى لهذا الغرض وهو الذى سلط الضوء على قراءة المتغيرات وتفسيرها، وبشر بمولد أزمنة جديدة.

كم من مرة حرر الشعر والآداب عواطف ونبضات فأعاد علماً وإدراكاً أمام أحداث تاريخنا الغامضة. إن الأدب والنقد الأدبى والبحث الإجتماعى مصادر أساسية لتجديد الموروثات ولتطوير القانون تطويراً عادلاً. وهنا تكمن أهمية إلتزام طبقة المثقفين، والدراسات

المقارنة، والمقارنة المستمرة والمنفتحة بين كتاب وشعراء ضفتى البحر المتوسط دلالة على بطولة الإنسان صانعاً للتاريخ. وعلى كل من يؤمن بالحوار أن تكون لديه القدرة على الأمل فى نهضة جديدة للإسهام العربى ـ الإسلامى فى المعرفة الإنسانية وفى تراث القيم. وعلى من يؤمن بالحوار أن يؤدى فى الضفتين واجب توضيح الحقائق التاريخية ونشرها واضعاً نصب عينيه معادلة چان باتيستا ڤيكو الحق/ العمل والتى كانت نبراسا لإدوارد سعيد.

وهنا لابد أن نذكر الإلتزام بالبحث عن حقيقة «الآخر» والمفهوم السليم عنه، وألا يتم الكف عن تشكيل عقولنا عن طريق معلومات مغلوطة وأخبار منقولة عبر وسائل إعلام غير مدققة تقدم عالماً ثقافياً فى البلاد العربية تطحنه المتناقضات، الأصالة والحداثة وتفسير أمور الدين تفسيراً جامداً. نحتاج إلى قانون جديد إذن أو فلنقل إلى مشروع ينصت إلى أصوات الوعى الجماعى الكثيرة حيث تنبض أحاسيس الإنسان الجديد الذى يبحث عن الحقيقة ليشارك فى بناء التاريخ.

السياسة والأيديولوچية

أحيانا يجرى التهوين من شأن التوترات الجارية بين الثقافات فى منطقة البحر المتوسط الكبرى فينظر إليها على أنها أحداث مؤسفة، ويجرى فى أحيان أخرى تهويلها فيتم إرجاعها إلى مواقف فكرية لا سبيل الى التوفيق بينها. ويرجع الاختلاف، الذى يؤدى إلى التهوين أو التهويل، إلى وجود أحكام مسبقة من عدمه .فالأحكام المسبقة هى التى تشوه صورة الظواهر الاجتماعية فى المجتمعات الحديثة وتسىء فهمها. وفى التصور الجمعى من الممكن أن تنحصر جريمة ما فى مرض فردى أو أن تدخل فى إطار أيديولوچية جماعية، تبعاً لهوية مقترفها الثقافية. ومن الممكن أن يعد حكم سئ الصياغة، سبّا وتطاولاً، أو أن يُفهم على أنه تعبير غير موفق، تبعاً لمن ينطق به. ولكن ما يجعل الحكم المسبق مقلقاً أشد القلق هو أنه لا يقتصر على العلاقات الإجتماعية أو على العلاقات بين الأشخاص فقط، وإنما يمتد أثره إلى التحليلات ذات الأهمية الدولية. ويمكن فى الواقع أن نفهم أن يكون وراء توتر من التوترات أو أزمة من الأزمات دافع إقتصادى، أو سياسى، أو أيديولوچى. ومن الواضح أنه يمكن احتواء الأزمة بيسر، ويمكن بالتالى حلها متى كانت أزمة إقتصادية أو سياسية ومهما كانت عميقة أو خطيرة. أما إذا اتخذت الأزمة طابعاً أيديولوچياً يمكن إرجاعه إلى تصادم القيم، فإنها تكون قابلة للاتساع ولعدم القدرة على إدارتها. وفى الماضى كانت الأيديولوچيات تؤدى إلى الشمولية وإلى إقامة نظم استبدادية لا تتسامح مع قيم تعدها غير متسقة مع

الأيديولوچية السائدة.

وسبق أن ذكرنا ملاحظة كلارك لـ. كوبلر الذى قال إن العالم فى سنة ١٩٥٠ كان لايزال فريسة لحرب أيديولوچية. وفى الفترة الأخيرة ازداد معدل الصراعات العالمية، واللجوء إلى الإرهاب، وإلى قلب النظام العالمى عن طريق العنف. ومع هذا فللأيديولوچية وجه أكثر غموضاً، ومن الصعب أن نتكهن بالأهداف التى تسعى لتحقيقها، أى أن نتعرف على مشروعها السياسى؛ أما ما يظهر بوضوح فهو أننا على أعتاب صدام بين منظومات من القيم، كما أعلن كوبلر من قبل.

وبناء على هذا لم تكن فكرة صدام الحضارات التى صاغها باحث أمريكى آخر، هو صمويل هيتنجتون بعد كوبلر بعدة عقود، برقاً فى سماء صافية أو فكرة عابرة. ففى الماضى كانت الأيديولوچيات حقيقةً تتعلق فى الأغلب الأعم بالفلسفة السياسية أى بغلبة نظريات الاشتراكية أو التنمية الرأسمالية، أى النظريات الليبرالية ـ الديمقراطية. واليوم، وبعد سقوط الأيديولوچية الشيوعية، وبعد إدانة الأيديولوچية النازية إدانة تاريخية، يبدو أن العالم لم يكتسب بعد مناعة ضد مخاطر الأيديولوچية.

وقد لاحظ كوبلر أن الكفاح ضد الشمولية كان يبدو صعباً لأقصى الحدود، ولكنه كان يتميز بقدرته على تحديد هوية معتنقى القيم المتصارعة دون خطأ. فقد كان واضحاً معسكر كل قوة من القوى. وأوضح كوبلر أن قيم المنادين بالشمولية كانت واضحة وضوحاً كبيراً؛ وهى على سبيل المثال التميز العرقى، والتعصب القومى، والأيديولوچية الماركسية ـ اللينينية، وغيرها. ولكنه تساءل عما إذا كان من الممكن فى المستقبل ألا تكون مهمة تحديد بؤر الأيديولوچيات التى يجب مكافحتها وحصارها وإخمادها، موضع خلاف.

وقد أكدنا فى الصفحات السابقة أنه لا يمكن لأحد أن يقبل اليوم بحتمية صدام الحضارات، ومع هذا فلا يبدو أن الأحكام المسبقة القائمة على أساس أيديولوچى فى طريقها للزوال، بل إنها تتخذ أبعاداً أكبر. ولهذا يجب العمل، ولكن كيف؟ وفى أى إتجاه؟ والمشكلة فى رأيي ليست فى تقييم هيتينجتون المثير للقلق، ولكنها فى إزالة الأحكام المسبقة القائمة على أساس ثقافى من الواقع الدولى، والتى يعدها عاملاً من عوامل الصدام. ولا يمكن بالتأكيد إثبات عدم صحة مقولة هيتينجتون بأن نزيل الأحكام المسبقة بمراسم الحوار، وهذا على الأقل طالما ظل الحوار عقيماً وبلا أثر حقيقى، كما يحدث فى تناوله السائد اليوم.

حقاً، لا يبدو أن أحداً لديه العلاج الناجع، ولكن التجربة التاريخية تبين ماهية الحلول الخاطئة التى لم تجد نفعاً أو التى لها تأثير وهمى فقط. لقد غاب عن الحوار حتى الآن عامل الإنسانيات، وهو الوحيد القادر، ليس فقط على تشجيع التعايش بين الثقافات فيما بينها؛ ذلك التبادل الذى أفرز - كما قلنا - فى العصور الوسطى عصر المعرفة ونهضة الحضارة. ولكن عامل الإنسانيات يتطلب مسالك صعبة ووعياً بحدود الإنسان؛ وهى حدود لا يمكن تخفيفها إلا بالتضامن الحقيقى من أجل مصلحة البشرية وخيرها. فالمعرفة، بالإضافة إلى الإيمان، هى التى تضئ بنورها حياة الإنسان على الأرض، وتقوده لإنجاز الأعمال الصالحة لنفسه، ولأحبائه، وللجماعة التى يعيش فيها. ولخير العالم المشترك. ولا مجال فى هذا العمل الضخم الشاق لصدام حضارات، أو لصراعات دينية وإلا فلن ينجو أحد من الصدام.

ولعل العودة إلى الروح الأصيلة للحركة الإنسانية تسمح بتكامل معارف كل ثقافة من الثقافات، وتكامل قيمها لصالح الإنسان، وذلك

بأن تتخطى حدود النماذج والمسميات المضللة مثل «الاستشراق» و«الاستغراب»، و«الإسلام المعتدل» و«العلمانية الروحية» ، وبأن تتحاشى أن تربط ديناً أو ثقافة بالعنف والإرهاب. ولعلها ستسمح بادئ ذى بدء بأن تظهر أن الديمقراطية كائنة فى الثقافات كلها، وأن «التنوع الديموقراطى» إنعكاس «للتنوع الثقافى».

ولعلنا سنندهش حينما نكتشف أن الأدوات اللازمة لتناول الإنسانيات ليست «شرقية» أو «غربية»، ولكنها تنتمى إلى واقع مشترك نجهله نحن لأننا مصابون «بحول» الأحكام المسبقة. فالغرب أيضاً، ومن خلال أدوات النقد الأدبى وفيلولوچيا تأويل النصوص لديه «إجتهاده» و«تأويله» و«تفسيره».

والحوار عندما يمارس ممارسة شكلية لا يستحق أى ثناء، وإنما يستحق النقد لقصر نظره. ويجب أن نلجأ إلى الشراكة على أساس احترام العقائد الدينية التى لا مساس بها. ويمكن أن يبقى الإيمان دعامة أساسية حتى تستعيد مجتمعات منطقة البحر المتوسط الكبرى روحانية أعمق؛ وهى روحانية ضرورية لاحتواء الآثار غير المرغوب فيها، والناجمة عن عولمة تصير يوماً بعد يوم بلا قواعد أو أخلاق، وتكشف اليوم عن ملامح أيديولوچية لم تجر دراسة مخاطرها دراسة كافية. وأحد هذه المخاطر، بل وأكثرها إثارة للقلق، هو مفهوم عدم أهمية «الآخر»، وإدانته إدانة متعجلة بسبب بعض المظاهر التى قد تتطلب العقاب، ولكنها لا تشمل إلا فئات ضئيلة من المتطرفين.

ومع أن الصدمة التى نجمت عن نشر الرسوم الكاريكاتورية عن النبى محمد فى بعض الصحف الغربية آخذة فى الانحسار، إلا أن العلاقات بين العالم العربى - الإسلامى والغرب مازالت تبرز للعيان وجود بعض عناصر القلق. والأمر المشجع هو أن الغرب قد أدرك

ضرورة انتهاج سلوكيات متسقة مع إعلانه عن احترامه لقيم المجتمع الإسلامى، بدءاً من القيم الدينية. وسوف يفقد الحوار بين الثقافات جانباً كبيراً من مغزاه وسيصبح بمرور الوقت أكثر ضرراً وأقل نفعاً، إن لم يمارس تأثيراً حقيقياً على المجتمع. ولعل نشر الرسوم التى تحمل إساءة للإسلام كان له مردود إيجابى، فقد أعاد النقاش فى أوربا حول الحدود الفاصلة بين النقد السياسى والإساءة للدين. وفى أوربا أعاد النقاش حول حرية التعبير التى لم تحسم طبيعتها بعد كمشكلة راهنة؛ وإذا كان لابد أن تبقى هذه الحدود قاصرة على الجانب الأخلاقى، بحيث يترك للمسئول عن النشر رسم الحدود، أم لابد من وضع مبادئ قانونية أكثر تحديداً.

ولا تقع فى قلب هذا النقاش مسألة احترام الرموز الدينية من جانب وسائل الإعلام، وهى مسألة مهمة بكل تأكيد، ولكنها ليست المسألة الحاسمة؛ بل إن المسألة هى التعايش بين منظومات من القيم المختلفة. فإذا نضج الاقتناع داخل المجتمعات بأن قيم الآخر تستحق الاحترام نفسه والاعتراف اللذين تنالهما قيم هذه المجتمعات، فإنه فى هذه الحالة فقط يمكن أن توضع أسس ثابتة سواء لتعايش الثقافات المتعددة تعايشاً هادئاً فى كل بلد من البلدان أم لإقامة علاقات تتسم بثقة كبرى بين العالم الإسلامى والغرب.

ولكن لقاء الثقافات يتطلب جهوداً وإرادة إيجابية من كلا الجانبين. وقد قدمت إيطاليا، بعد فرنسا التى لها تجربة طويلة فى التعامل مع الجنسيات المختلفة، نماذج مشجعة؛ فقد احتوى البيان الصادر على المجلس الإسلامى الإيطالى على مجموعة من التأكيدات التى يمكن أن تشكل أساس إعلان عالمى. فقد تم التأكيد فى البيان على السعى إلى حرية العقيدة والحرية الدينية الكاملة، وإلى المساواة الكاملة، وإلى

الاحترام المتبادل، وإلى اندماج المسلمين فى المجتمع الإيطالى مع احترامهم لقوانينه التى تنظم شؤونه مع نبذ أشكال التطرف، والأصولية، والعنف، والتمييز كافة. ولا يجب أن نقلل من شأن ردود الأفعال العنيفة على نشر الصور الكاريكاتورية والتى أدت، فيما أدت، إلى الهجوم على الكنائس المسيحية، وإلى قتل أحد الكهنة، وإلى هز المشاعر مما جعل موقف المؤيدين للحوار والمنادين باتخاذ موقف أكثر انفتاحاً على الخصوصيات الثقافية الموجودة فى إيطاليا، موقفاً صعباً.

ويمكن للمسلمين فى إيطاليا أن يشكلوا ـ كما شكلوا من قبل فى فرنسا، والمملكة المتحدة، وألمانيا ـ جسراً للصداقة والتعاون مع العالم العربى والإسلامى، ومع كل بلد من البلاد التى وفدوا منها. ويمكن لهذه الروابط أن تصبح فى المستقبل روابط أوثق، وأن تساعد على فهم أكبر يستطيع تغيير الصورة النمطية، والآراء المسبقة، وهى مصادر توتر رئيسية، وأسباب أزمات حقيقية فى بعض الأحيان. ومن المهم أن نتأكد إن مناخ المصالحة الذى بدأ يترسخ فى إيطاليا من التعايش بين العرقيات المتعددة وبين المسيحيين والمسلمين، يجب أن يتدعم من خلال أداء متناسق تقوم به الحكومة الإيطالية وكذلك حكومات الدول العربية والإسلامية لتحاشى مظاهر عدم التسامح الدينى، أو ممارسة التفرقة مع الأقليات المسيحية فيها.

ومن المعروف أن الثقافة والمجتمع، على الرغم من أنهما أداتان مهمتان، إلا أنهما ليسا كافيين لإحلال السلام والاستقرار فى المنطقة. وحتى يتم حل الأزمات والصراعات الدائرة، وبخاصة ما يتعلق منها بمنطقة البحر المتوسط الكبير، لابد أن تؤدى السياسة دورها. وقد يؤدى الإحساس بأن الغرب لا يقيم حساباً للمطالب

العربية، وهو يبحث عن الحلول السلمية، إلى الشعور بالإحباط؛ ولهذا فلا يمكن أن نتجاهل تأثير أحداث ذات طابع سياسى ومرتبطة بالعلاقات الدولية على الحوار.

ومع هذا فيمكن للمجتمعات المدنية أن تلعب دوراً مهماً من خلال مبادرات تدعم عمل الحكومات. فكسب الثقة أمر أساسى لجعل السياسة سياسة غير أيديولوچية، وعمليات السلام ممكنة وقابلة للتحقيق. ونظراً لحدود الاستشراق الضيقة فإنه ينبغى أن نتيح مساحة أكبر لتأثير تطلعات القوى الممثلة للمجتمع المدنى مثل المفكرين، وأساتذة الجامعات، ورجال الأعمال، وعالم المال. ووسائل الإعلام. ويمكن لوسائل الإعلام من خلال إعلام دقيق يصل إلى أدق الأطراف، أن تساهم فى نشر معلومات أصدق عن الأمور السياسية والإجتماعية. ويجب كذلك دعم نشر الكتاب، فبواسطته يمكن تكوين وعى بما يوحد ويقرب من خلال كتابة الواقع الإنسانى.

وكثيراً ما تكون مشاعر الشك والخوف نتيجة لعدم معرفة الواقع معرفة صحيحة وكافية. وكلما انتشرت المعرفة إنتشاراً أكبر على مستوى الرأى العام، كلما صار دور الخبراء دوراً نسبياً، وقلت فيه نسبة الخطأ. وإذا ما تحقق حوار الحضارات بالوسائل الصحيحة، وإذا ما سعى إلى تحقيق أهداف ملموسة، مثل نشر الكتاب وتبادل الخبرات فى مجالات التعليم، والمجالات المهنية، والدراسات الاجتماعية، والرعاية الطبية والصحية، أى فى مجال الحالات الحرجة عموماً، وفى التعاون من أجل حماية حقوق الإنسان، فإنه يستطيع أن يقدم دعماً قوياً للسياسات الحكومية لمصلحة السلام بين الأديان وتعدد الثقافات. ومن المهم كذلك إيجاد توأمة بين الصحف والمجلات فى دول ضفتى البحر المتوسط، مع تبادل المقالات والتحقيقات الصحفية والتحليلات

المرتبطة بها.

وكل هذا يتطلب انفتاحاً متبادلاً للعمل الأوربى ـ العربى المشترك لكى نواجه مواجهة ناجحة عملية التكيف مع العولمة ـ وقد صارت ضرورة ـ من دون أن نتخلى عن طبيعة البحر المتوسط الجغرافية ـ السياسية. وتنتظر أوربا مشاركة قوية قائمة على الإقتناع من جانب الثقافة العربية لتقديم إجابات مشتركة على تحديات الحداثة. أما سياسة الانعزال والانغلاق فيمكن أن تضعف قدرات الشراكة الأوربية ـ المتوسطية فى جعل صوتها مسموعاً فى المنظومة العالمية وفى تصحيح الاتجاهات غير المتسقة مع قيم المنطقة ومصالحها المشتركة.

ولهذا فمن المهم أن يستطيع النقاش داخل العالم الغربى والعالم العربى أن يصبح نقاشاً أعمق لكى يبرز فضل من هم على استعداد للتقريب بين مجتمعات المنطقة، ولتشجيع المشاركة فى القيم والمصالح، ولكن حتى ينجح هذا فمن الأفضل أن تكون للحوار بين الثقافات واجبات واضحة تقوم على التعاون والعمل الفعلى. وبدون عمل فعلى قائم على الاقتناع من جانب مكونات المجتمع المدنى، ستبقى مبادرات جليلة ـ مثل تحالف الحضارات ـ موضع شك فى قدرتها على تحقيق نتائج حقيقية لها صفة الدوام.

الحوار بين الثقافات وبين الأديان

فى الوقت الذى تلقى فيه الحيرة والقلق ظلالاً كثيفة على مستقبل منطقة البحر المتوسط، نشهد نداءات ملحة للحوار بين الأديان. ويتم طرح أهداف عديدة لهذا الحوار منها البحث عن اتفاق أوثق على ما هو مشترك بين تعاليم الإسلام والتعاليم اليهودية والمسيحية أملاً فى مناهضة العنف وعزل المتطرفين. ولا شك أن النقاش الناتج عن هذه النداءات يدخل فى مجال السياسة مع الخطر ـ الذى يستشعره الغرب ـ فى وضع رجال الدين على مستوى الحكومات فى إدارة العلاقات الدولية. وهو ما يمكن أن يسبب شكوكاً وتردداً فى الآونة الأخيرة بسبب طبيعة دساتير كثير من الدول التى تتميز بطبيعتها العلمانية. ولهذا فقد يكون من اللازم أن نستلهم روح هذه النداءات وبالتالى يبدو أن حواراً جديداً وواقعياً بين الثقافات هو أنسب الحوارات لتهيئة الأجواء من أجل قيام اتفاق كبير بين الإسلام والغرب حول كيفية تطبيق الأدوات الحاكمة لإيجاد الرخاء المشترك والاستقرار؛ وبخاصة المشروعات، والسوق، والديمقراطية، واحترام القانون، والمساواة الإجتماعية، والعدالة الداخلية والدولية.

ولكن إذا ما بقينا على مستوى حوار الأديان فإنه ينبغى أن يتركز الاهتمام على مبادرات التعاون؛ وعندئذ سيكون من الأيسر فهم اللقاء بين إرادة رجال الدين وتشجيعه. وفى الواقع تؤدى الدعوة إلى الأديان وبخاصة إلى الحكمة التى تنبع منها إلى الالتزام باستلهام التعاليم الحقيقية لله. والبشر الذين يؤمنون بعقائد مختلفة ولكنها ترجع جميعها

إلى الله الواحد، يستطيعون عندما تشملهم النعمة الإلهية أن يبدعوا مبادرات تهدف إلى التعبير عن المحبة المطلقة وإعطائها محتوى ملموس، تلك المحبة التى لا حدود لها إلا الخير المادى والروحى للبشرية كلها. وما التأهيل العلمى، والصحة، وتنمية الفكر والمعرفة إلا مجالات للعمل يجب استكشافها واستثمارها لكى نعطى محتوى ومنظوراً للعمل بين الأديان. ويضع الواقع أمام أعيننا ـ من ناحية أخرى ـ أمثلة واعدة. ومن بين هذه الأمثلة ولعله أفضلها من الناحية العملية، بحيث يصلح أن يكون نموذجاً ينبغى تطويره ونشره إن أمكن هذا:

وهذا النموذج هو نموذج التعليم الفنى المهنى بمعاهد دون بوسكو، التى أطلق عليها اسم رجل الدين الإيطالى چوڤانى بوسكو، المتوفى سنة ١٩٠٢، والذى كرس حبه لله لإعداد شباب أفقر أحياء المدن للعمل من أجل تحريرهم، بروح علمانية، من مشاعر المذلة والخزى والتهميش التى قد تؤثر تأثيراً خطيراً على تكوين ذواتهم وشخصياتهم. واليوم تعمل مدرسة دون بوسكو فى بلدان كثيرة، ومن بينها بعض البلاد الإسلامية، وتوفر للمدرسين، المسيحيين والمسلمين، التجهيزات والمواد التعليمية الحديثة التى تسمح للطلاب، وهم من المسيحيين والمسلمين كذلك، أن يكونوا معدين، عند انتهائهم من الدراسة، إعداداً يتيح لهم الدخول إلى عالم العمل وتكوين مستقبل مشرف لهم.

ومهمة تربية نشء من أديان وجنسيات مختلفة مهمة معقدة غاية التعقيد، ولكن متى قام كل منا بأداء واجبه أداء يتسم بالإحساس بالمسئولية فإنه يستطيع المساهمة فى جعله أمراً ممكناً. ولرجال الدين أيضاً دورهم وذلك بأن يبينوا من خلال عملهم الملموس لسد احتياجات البشر أن كلمة الله بصيرة. ومن المؤكد أن رجال السياسة سوف يقدرون تنمية هذه الأعمال وسوف يسعون من جانبهم لعمل سياسات حكيمة من

أجل إقامة مجتمع أوربى ـ متوسطى متكامل إجتماعياً ومتعدد الثقافات. ولكن فصل مجالى الحوار وعدم تشجيع تواجد علمانى ـ دينى مختلط فى الحكومات والهيئات شبه الحكومية أمران أساسيان. فقد استطاعت تجربة الساليزيان أن تفصل عنصر التضامن عن عنصر الإيمان الدينى وأن تسعى دائماً إلى العناية الشديدة بالناحية العلمية ـ الفنية فى التعليم دون أن تخفى إطلاقاً عقيدتها المسيحية ودون أن تتباهى بها. لقد أعطت مدارس «دون بوسكو» فى خضم مصاعب الواقع اليومى أمثلة عملية على كيفية استيعاب المواد التعليمية وليس استيعاب الطالب، وعلى كيفية تجاوز الحدود الضيقة للمعرفة دون أن يفقد الطالب استناده لقيمه الخاصة، وكيفية التطلع إلى المستقبل معاً بينما تضم الأيدى أيدى إخوان لهم ينتمون إلى عقيدة مختلفة، وكيفية مزج هبات الله بالتضحية، والالتزام، ودعم الروحانية الإنسانية فى التفاهم بين الأديان دون منافسات خطيرة ودون محاولة للتبشير تهين الأخوة الكاملة وهى ركيزة من ركائز وحدة الإنسان.

ولكن تعليم الشاب وتربيته لإعداده لمواجهة التحديات فى المجتمع وجعله مشاركاً مشاركة كاملة فى الحياة الوطنية ليس هو الحد الوحيد المشترك بين المؤمنين بعقائد مختلفة. وتبين التجربة وجود أجهزة ترتبط بالديانتين تناضل على جبهة الطوارئ الإنسانية ويمكنها أن توحد جهودها فتكشف عن الجانب المشترك فى التعاطف الخالص والتضامن الذى يسعى إلى منع تحول المعاناة التى لم يجر تخفيفها إلى حقد وكراهية وبالتالى إلى انقسام البشرية انقساماً عنيفاً.

ما بعد الاستشراق

شجعت زيادة توتر العلاقات بسبب الرسوم الكاريكاتورية عن النبى محمد البحث عن آفاق أكثر تقدماً للحوار يمكن أن نعرضه فى دوائر أعلى. ولكن من الأفضل أن نتوقف قليلاً عند تحليل الأسباب العميقة التى أدت إلى أزمة فاجأت الرأى العام الدولى بعنفها وأثارت خوفه. وإلى جانب الإتهامات حول المسئولية عن الأزمة، ظهرت لحسن الحظ مقترحات بحلول لتجاوزها. وهناك أمل هذه المرة فى أن تدفع دروس الماضى رجال السياسة والمثقفين والمجتمعات المدنية للقيام بدراسة موضوعية دقيقة للأحداث، والأسباب التى أدت إليها.

ويمكننا أن نتناول موضوعين يوضحان من ناحية، نقص معرفة الهوية الثقافية للعالم العربى الإسلامى وللعالم الغربى، والذى لم يستطع الحوار حتى الآن أن يتداركه، ومن الناحية الأخرى أنه قد آن الأوان أن نعى أن الخلافات بين الإسلام والغرب تنعكس على اختلاف المواقف والتقديرات داخل الغرب، وفى البلاد العربية والإسلامية نفسها حول أهمية الحوار ومضامينه.

ومن هنا تنبع أهمية القيام بإجراء مناقشات متعمقة فى الداخل، وأن نقوم فى الوقت نفسه بإيجاد أشكال عملية وصريحة للحوار.

ويتصل الموضوع الأول كما قلنا بمعرفة «الآخر» معرفة ضئيلة. ومن الصعب أن يكون هناك احترام لقيم الثقافات المختلفة إن كانت هذه القيم غير معروفة. ولاتزال معرفة الهوية الثقافية بما فيها الهوية الدينية التى تنبع أو تستمد أصولها منها موكولة، حتى اليوم، للمستشرقين

والمستغربين. والمستشرقون هم الكتاب الغربيون من مؤلفى كتب التاريخ والدراسات الخاصة «بالشرق»، أى بالبلاد العربية ـ الإسلامية أما المستغربون فهم مؤلفون من بلاد المشرق، أى من البلاد العربية ـ الإسلامية، فتحوا بعض النوافذ على العالم الغربى، وبخاصة أوربا، ويروون ما يحسبون إنهم يرونه من خلالها.

وبعبارة أخرى، فإن مشاعر المجتمعات الأوربية والعربية والإسلامية، وفكرها وسلوكها يتم استيعابها من خلال وسائط ومرشحات. ولا يتم التعرف على حقيقة كل منهما من خلال النظر والتأمل المباشر، وإنما على أساس تفسيرات رجال الفكر والأدب وتأويلاتهم.

فإذا ما اتفقنا، بكل تأكيد، على الدور الإيجابى الذى يقوم به المستشرقون والمستغربون عامة، وبوجه خاص بعضهم، للتعرف على الثقافات المختلفة ونشرها، فإنه يحق لنا أن نتساءل عما إذا كان هذا الدور لم يعد كافياً وبالتالى غير ملائم للقيام وحده بمساندة حوار فعّال وأصيل بين الثقافات. لقد أتيحت لى الفرصة فى الصفحات السابقة لكى أعبر عن رأيي فى ضرورة بذل جهد أشمل يهدف إلى تعريف «الآخر» بمنظومات القيم التى تقوم عليها كل ثقافة من الثقافتين.

ولايزال التناول من جانب النقد الأدبى هو الأكثر إقناعاً، ولكن ينبغى أن نجعله أيسر فهماً وقبولاً بالنسبة للجمهور. ولهذا الغرض تقوم بعض الصحف الإيطالية اليوم بطبع كتيبات مع طبعاتها اليومية تتناول موضوعات ثقافية معاصرة أو شخصيات تاريخية وإتاحتها لجمهور عريض من القراء. ولعلنا نتطلع إلى أن تتكفل أجهزة النشر والتوزيع بالتعريف بعدد أكبر من أعمال الشعراء والكتاب العرب ـ المسلمين. ويجب أن يفسح عمل المستشرقين والمستغربين، على الرغم من قيمته، مجالاً أكبر فى أوربا لكتب العرب والمسلمين، ولكتب المؤلفين الأوربيين

فى البلاد العربية والإسلامية، وألا تقتصر هذه الكتب على الروايات والدراسات التاريخية والإجتماعية، وإنما ينبغى أن تشمل كذلك تاريخ الأدب والنقد الأدبى.

ومن المعروف، فى الواقع، أن هناك أعمالاً قليلة لكتاب وأدباء العالم الإسلامى قد ترجمت إلى اللغات الغربية.

وهناك طرق متعددة لتشجيع توزيع الكتاب العربى فى أوربا، فيتمسك البعض بسياسات الحكومة لدعم الترجمة، على سبيل المثال؛ بينما يتقيد البعض الآخر بالمبادرات الخاصة، مثل تخصيص جوائز تشجع دور النشر على نشر الكتاب من خلال وسائل الإعلام المختلفة. وتستطيع مؤسسات عامة، ومؤسسات خاصة أخرى أن تتنافس فى نشر تاريخ أدب العالم العربى، وبالتالى فى استثارة فضول القراء لاستيعاب أعمال الكتاب استيعاباً أفضل، وتتمثل هذه المؤسسات فى المدارس والجامعات.

وتستطيع كذلك الشركات التجارية الكبرى والبنوك أن توجه جانباً من استثماراتها إلى الثقافة العربية ـ الإسلامية، بأن تدعم الترجمة، أو بأن تشترى الكتب لإهدائها لعملائها. ولا يخفى الدور المهم الذى يمكن أن تمارسه معارض الكتاب بأن تدعو بلاداً من العالم العربى، تميزت حكوماتها تميزاً خاصاً بعملها على تأكيد حرية النقد الأدبى، وعلى حرية الثقافة عموماً، لتكون ضيوف شرف فى هذه المعارض.

ويجب على مؤسسات العالم الغربى التى تريد دعم حوار الثقافات أن تعيد توجيه نشاطها، بأن تقوم بالتعريف بالقيم تعريفاً أفضل، وبالتالى بنشر الكتاب بدلاً من عقد هذا الكم الهائل من المؤتمرات التى غالباً ما تكون عديمة أو قليلة الفائدة. وقد فتحت بعض المؤسسات الإيطالية فى الآونة الأخيرة دروباً جديدة أمام التبادل الثقافى، وأمام تشجيع التفاهم.

وأحد هذه الدروب هو الدراسات المقارنة فى المجالات القانونية والعلمية والدراسات الإنسانية، وذلك بهدف التعمق فى هذه الدراسات، وتعلم احترام التنوع. ويتمثل أول الأهداف الرامية إلى محاولة توسيع رقعة القيم المشتركة الضرورية لمواجهة تحديات التحديث المشتركة، الذى يرمى إلى: التعليم الأفضل، والتخصص المهنى الرفيع، وزيادة الإنتاجية الإقتصادية، وتحسين ظروف المعيشة، وتحقيق الحريات السياسية وحقوق الإنسان. وحتى الآن تضم المؤسسة التى تم إنشاؤها مع جامعة الأزهر ست جامعات إيطالية؛ ولكننا نتمنى أن تسلك النهج نفسه أكاديميات وجامعات أخرى. وما ننشده هو أن نصل بمرور الوقت إلى زيادة القيم المشتركة بين ثقافات متنوعة، يمكن أن تتحالف لصالح مجتمعاتنا ومن أجل التصالح الدولى.

أما الدرب الثانى فيتمثل فى إقامة مكتبات متعددة الوسائط عن طريق الكومبيوتر، تضم الكتب التى يتم الاتفاق على إدخالها من كتب المكتبات القومية ودور المحفوظات بالبلاد الأوربية والمتوسطية. وعند الانتهاء من إنشاء المكتبة وتجهيزها، يتم ربطها عبر الإنترنت بمجموعة من المدارس والجامعات التى يتم اختيارها من قبل البلاد المشتركة، بحيث يمكن الإطلاع على جانب كبير من المعارف المتفق عليها، وإتاحة أشكال من الإتصال والتبادل بين النظم التربوية.

وفى الحقيقة يحتاج التعريف بالهوية الثقافية، تعريفاً حقيقياً، إلى وقت طويل. ولكن الواقع الذى تعيشه العلاقات بين الإسلام وأوربا يتطلب سرعة تعديل المسار تعديلاً يقلل من عوامل التوتر، ويبعد شبح الصدام بين الحضارات. وينبغى أن نعترف أن المبادرات التى ظهرت حتى الآن، مثل تحالف الحضارات والبيانات الصادرة لصالح الحوار، لم تنجح فى استقطاب المجتمعات المدنية والرأى العام مما جعل التطرف

اليوم أقوى وأشد مما كان عليه فى الماضى.

ومن المفيد هنا أن نتوقف عند موضوعنا الثانى. فالدراسة المتأنية للأزمة الأخيرة الناجمة عن نشر رسم فيه إساءة للنبى محمد (صلى الله عليه وسلم) تجعلنا نتبين أن ثمة نقاش حاد قد بدأ فى الدول الغربية ذاتها حول الحدود الفاصلة بين حرية الصحافة واحترام رموز الإسلام وقيمه. ولعل الهدف من هذا النقاش يصل إلى وضع حد لا يمكن تجاوزه بين التهكم السياسى والتجديف. والأمر المهم هو أن النقاش حول المبالغة فى علمانية المجتمع الحديث والإفراط فيها، ومخاطر انهيار الأخلاق والسلوك اللذين يرتبطان به، قد وُضع الآن على الطريق السليم. وعلى الرغم من اختلاف مواقف علماء الاجتماع، والقانون، ورجال الأدب والسياسة فى هذه اللحظة، إلا أن ترسيخ المبادئ والقيم فى هذه المناقشات من شأنه أن يزيد الوعى لدى الرأى العام بضرورة أن يكون صوته مسموعاً سواء من خلال وسائل الإعلام والمؤتمرات العامة أم عند انتخابه لممثليه فى مختلف المؤسسات الديمقراطية.

ولقد أدى الجدل الذى جرى فى إيطاليا فى أعقاب الرسوم الكاريكاتورية التى تناولت النبى محمد (صلعم) إلى استقالة وزير كان يريد طبع هذه الرسوم على تى - شيرت. وقد أدانت أحزاب الأغلبية والمعارضة بالإجماع مبادرة هذا الوزير. واستنكر الكثيرون وأدانوا هذا السلوك، وأكدوا التزام إيطاليا باحترام المعتقدات الدينية وتشجيع حوار الثقافات واللقاء بينها.

وينبغى أن نذكر أن أعلى سلطات الكنيسة الكاثوليكية قد أعلنت عن موقفها المؤيد لاحترام وسائل الإعلام للقيم الدينية ورموزها، والمؤيد لاستعادة المجتمع الحديث للأبعاد الروحية. وهكذا عادت الأسس الأخلاقية والدينية، التى يجب أن تلهم أعمال البشر وتوجهها لتحتل

مكانها فى النقاش من أجل التوفيق بين الحريات المدنية والمقدسات التى تنطوى عليها القيم الدينية بالنسبة لجانب كبير من شعب أوربا .

ويدعونا هذا كله إلى أن نتبين كيف أن أزمة مفتعلة بين أوربا والإسلام يمكن أن تؤدى إلى مشاعر مشتركة عامة بين أهل الكتاب، أى بين أتباع الديانات السماوية، للدفاع، ليس فقط عن قدسية القيم الدينية وإنما أيضاً عن أخلاقيات المجتمع، والسوق، والعمل وعن الأنشطة الإنسانية كلها حتى تتوافق مع بُعد روحى وبُعد منصف للسياسة والعلاقات الدولية . ومن المهم فى كل الأحوال ألا تؤثر تأثيراً سلبياً على النقاش الدائر فى أوربا عوامل خارجية مثل أعمال العنف التى قد تؤدى إلى ترسيخ الصدام بدلاً من أن تساعد على التلاقى حول القيم المتفق عليها .

ويبين التاريخ أن العنف يزيد الخوف والتوجس مثلما يزيدها التسلط واللجوء إلى استخدام القوة . وقد أكدت الدول العربية مؤخراً ، وهى على حق، أن عملية الإصلاح التى حثها الغرب عليها ، يجب أن تكون نابعة من ظروفها ، بمعنى أن تكون انطلاقاً من إرادة كل دولة وبناء على قراراتها . ويتعلق هذا على وجه الخصوص بزيادة الديمقراطية التى يجب أن تعكس قيم المجتمعات العربية وخصوصياتها الثقافية . وهذا أمر جيد، احتراماً للاختيار الحر للشعوب والحكومات .

وقد حان الوقت كى تقوم الأغلبية الساحقة التى تؤيد التعايش البناء بين المعتقدات المختلفة باستعادة المبادرة لعزل الذين يريدون، تحت ذرائع مختلفة، ترك الباب مفتوحاً أمام الصدام والعنف. ويمكن أن تشارك الأمم المتحدة بكل تأكيد فى تبنى قرار يؤكد على احترام جميع الأديان، ويمنع الإساءة لقيمها ورموزها . وذلك حتى نهدئ النفوس . ولكن المصالحة الحقيقية تبنى يوماً بعد يوم عن طريق السلوكيات الملموسة

لأناس ينتمون لمعتقدات مختلفة، حيث يجب عليهم أن يتعارفوا تعارفاً أفضل وأن يحترموا بعضهم بعضاً. ولا يتأتى هذا نتيجة وثائق وإعلانات ولكن نتيجة عمل دقيق تقوم به مؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات الحكومية.

ومن العقل كذلك ألا تبقى الديمقراطية خارج الحدود بطريقة مصطنعة بحجة أنها تجسد تدخل الغرب فى الشئون الداخلية تدخلاً غير ملزم. ولابد أن تتاح للمجتمع الإسلامى القدرة على التطور حتى يجنى أبناؤه ثمار التقدم بدءاً من التعليم الحديث القائم على مناهج حديثة وتقنيات تربوية جديدة. إن أكبر مخاطر انغلاق مجتمع أمام عملية التدويل التى يمكن إدارتها، ولكن لا يمكن تحاشيها، هى أن يصبح هذا المجتمع سوقاً استهلاكية ومصنعاً لتفريخ العاطلين عن العمل، أى أن يكون مستودعاً محتملاً للعنف.

وهناك معارك مشتركة كثيرة يمكن أن يقوم بها الغرب وأوربا على وجه الخصوص مع البلاد الإسلامية فى البحر المتوسط باستخدام سياسة اليد الممدودة. وإحدى هذه المعارك يمكن أن تتوجه ناحية روحانية المجتمع الحديث روحانية أكبر بما فى هذا احترام القيم الدينية ورموزها. ولا شك أن العنف ضد الغرب يهدد بوقف هذا التفكير، ويشجع المواقف الإنغلاقية. وقد أعلن كثيرون عن عدم موافقتهم على الصور الكاريكاتورية عن النبى محمد وعن شجبهم لها، ودعوا إلى لقاء جديد مع الإسلام للعمل المشترك لصالح الكائن البشرى وأخلاقيات العمل الإنسانى. ويحدونا الأمل فى أن ينضم عدد متزايد من الأشخاص إلى هذه المهمة الجليلة، وأن يشجع انضمامهم هذا على الحوار الصحيح باعتباره جسر للصداقة والتضامن.

الجغرافيا السياسية والعولمة

بالرغم من أن مصطلحي الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية يستخدمان استخداماً خاطئاً للدلالة على الشيء نفسه، فإنه ينبغي أن يكون واضحاً أن العلاقات مع العالم العربي ـ الإسلامي تمثل بالنسبة لإيطاليا وللاتحاد الأوروبي مسائل تتعلق بالأمن بالإضافة إلي مصالح اقتصادية وروابط تاريخية ـ ثقافية . وتفرض أحداث المنطقة نفسها خيراً كانت أم شراً على أوروبا بشكل أكبر مما تفرض نفسها على أمريكا ، ومع هذا فيبدو أن أوروبا لا يزال ينقصها خط سياسي واضح وليس هذا فحسب بل ينقصها كذلك جهاز تحليل مقبول يتمحور حوله التنسيق مع الولايات المتحدة والقوى الأخرى ذات المصلحة. وتدل الأحداث الأخيرة في إيران والعراق وأحوال السلطة الفلسطينية على قلة الاهتمام التي يبديها الاتحاد الأوروبي بجغرافيته الإستراتيجية. فعلى جبهات الأزمة الثلاث لم يتم اتخاذ موقف سياسي مقنع ، والأخطر من هذا إنه لم يتم التوصل إلي فهم وتقييم مشترك وجاد بين الدول الأعضاء ، مما يبين عدم وجود حوار سياسي في الاتحاد الأوروبي وفي دول المنطقة يمكن مساندته ، وعدم قدرة بروكسل على الاستفادة في اللحظة المواتية بعائدات ذكية من المبالغ الباهظة التي تنفقها بسخاء لتمويل هياكل مؤسساتها مثل (السياسة الخارجية والأمن المشترك) PESC وهيئاتها المختلفة مثل المؤسسة غير الحكومية من أجل التعاون مع دول المنطقة.

وبالنسبة للعراق فقد أدى الانقسام الذي حدث داخل الاتحاد

الأوروبي حول ملاءمة العمل العسكري إلى منع أوروبا من أن تلعب بعد التدخل ذلك الدور الذي كان يمكن أن تفرضه عليها معارفها وعلاقاتها حتى تمنع الولايات المتحدة من أن تقترف جزئياً أخطائها في التحليل والتقييم المتعارف عليها اليوم عامة ، والتي كانت السبب في انفجار الانتفاضة التي لم يتوقع أحد أبعادها بعد مظاهرات الفرح الشعبية بسبب التحرر من استبداد دموي.

وحدث الشيء نفسه بالنسبة لإيران فقد منع الانقسام الذي جاء نتيجة قرار المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا بأن تتشكل منها مجموعة للتفاوض حول المسألة النووية وهي ما تعرف باسم E 3 ، منع الاتحاد الأوروبي من أن يقدم قدراته الكاملة في الفكر والعمل لنزع فتيل عناصر الخلاف في حينه والتي أدت فيما بعد إلى انفجار أزمة دخلت منعطفاً مسدوداً بشكل مباغت.

وكذلك الأمر أيضاً في أراضي الحكم الذاتي للسلطة الفلسطينية فلم يقم الاتحاد الأوروبي بعمل مقنع وهو الذي حث الفلسطينيين أولاً لإجراء انتخابات تشريعية حرة نزيهة لكي لا يعترف بعد ذلك بنتيجتها. وهذا يدفعنا حقاً للتساؤل عن معني تقديم موارد بشرية ومالية كبيرة من جانب الاتحاد الأوروبي باسم القيمة الإستراتيجية للسلام في المنطقة ثم يخرج من الساحة ويبتعد عنها عندما كان ينبغي عليه أن يعمل على دعم وجهات نظره ومصالحه دعماً أفضل ، بالإضافة إلى الاعتراف بتعاونه ومساعدته الكريمة . ومن المحقق أنه ينبغي أن يتوفر للاتحاد الأوروبي - فيما يتعلق ببعض المفاهيم وبالتقييم الأساسي - سند قوي للتحليل نظراً للموارد المستخدمة وللمعلومات التي يمكن أن يستخدمها لاحتواء الأزمة وعوامل الصدام أو ليتدارك أحداث عدم الاستقرار.

وإذا كان يجب استخدام الحوار كدبلوماسية وقائية ولدعم الأمن السياسي فيجب أن نأخذ في الاعتبار أن الهدف منه قد غاب وأن مراجعة إجراءات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي تفرض نفسها حتى يحدد بشكل أفضل آليات التدخل والحصول على عائد أفضل وأضمن من المعلومات ومن الثقة من أجهزته البيروقراطية الضخمة باهظة التكاليف.

ويبدو أن الدول الأوروبية الثلاثة قد خاضت بالنسبة لمسألة إيران في مفاوضات نووية بحتة بالرغم من أنها كان لابد لها أن تعرف أن ذلك السبيل سيؤدي بالضرورة إلى أن تطلب إيران ضمانات دولية لتزويدها بوقود نووي وهو ضمان لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لتلبيته. والمعلومات التاريخية واضحة في هذا الشأن فقد أوقفت الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا التعاون النووي مع إيران بعد خلع الشاه على يد آية الله الخميني . كما أن إيران لم تحصل على أي نتيجة ذات معنى من مباحثاتها التي استمرت ست سنوات داخل اللجنة المشتركة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولهذا يجب أن نتصور تغيراً واضحاً في الموقف من التعاون النووي وإنه يجب وبشكل فوري تقديم دراسة وتحليل صحيحين مع الاعتراف بالأخطاء وأوجه القصور التي تم الوقوع فيها. وكان من الضروري كذلك أن يتم نقل المفاوضات إلى أشكال من التعاون الإقليمي تهدف إلى تحديد ظروف أمنية بين الدول المتجاورة قد يجري في إطارها حل مسألة استخدام الوقود النووي استخداماً سلمياً. ومن المؤكد أن قلق دول الخليج وبخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات له ما يبرره وهو من حقها تماماً ، وهو قلق يرتبط بدرجة كبيرة بالوصول إلى حل عادل للأزمة الخطيرة التي يعيشها العراق وبما يحفظ له وحدة أراضيه واستقلاله

السياسي وهو حل يمكن أن تساهم فيه إيران بدور مهم.

ولاشك أن لإيران دوراً مهماً في المنطقة إلا أن هذا الدور لا ينبع من الأسباب الخطأ التي اهتمت الصحافة بذكرها بشكل كبير. فلا توجد في الواقع دلائل تؤيد إخلاص الشيعة في العراق وفي دول أخرى مثل البحرين إخلاصا دينياً لإيران أكثر من إخلاصهم الوطني للبلاد التي ينتمون إليها بوصفهم من مواطنيها أو رعاياها. ولا يمكن الشك في أن الشيعة ـ وهو أمر لا أساس له تاريخياً ـ قد يخونوا أو يتحولوا إلى أعداء أو مناهضين لبلادهم نفسها.

وبالرغم من سوء معاملة صدام للشيعة وممارسته للتفرقة معهم إلا إنهم شاركوا مشاركة إيجابية في الحرب ضد إيران وتحملوا تضحيات ضخمة فيها. وفي السابق حارب الشيعة بإخلاص إلى جانب العثمانيين ضد البريطانيين في ثورة ١٩٢٠ التي جعلت قوات صاحبة الجلالة تعدل عن ضم العراق إليها، كما إنه لم يحدث أبداً أن تورط ممثلون للشيعة في مؤامرات وفتن في ١٩٣٦، ١٩٤١، ١٩٦٣، ١٩٦٨.

ومن الممكن وقد يكون من الجائز أن يشعر الشيعة في العراق، وهم الأغلبية بمشاعر تقارب وتشابه مع إخوانهم في المذهب في إيران ، وهي أمور تحدث وحدثت في ديانات أخرى ، وعلى سبيل المثال بين الكاثوليك في إيطاليا وأسبانيا أمام اللوثريين في ألمانيا والنرويج ، إلا أن الوصول إلى القول أن الشيعة في حالة الحرب قد يغيروا الراية التي يحاربون تحت ظلها قد يكشف عن حكم أيديولوجي مسبق أكثر مما يبين أمراً يقينياً ثابتاً. إلا إذا كانت هناك سياسات غير صحيحة وتصرفات تمييزية تقف وراء هذا.

وفي الحقيقة غالباً ما تكون مشاعر عدم الثقة والخوف هي نتيجة لنقص أو عدم معرفة الواقع. وكلما انتشرت المعرفة على مستوى

الرأي العام كلما أصبح دور الخبراء دوراً نسبياً وقلت الخسائر الناجمة عن الأخطاء محتملة الوقوع. ويمكن للحوار بين الحضارات إذا تحقق بالوسائل الصحيحة وإذا سعى إلى أهداف عملية مثل نشر الكتاب ، وتبادل الخبرات في مجال التعليم ، والمهن ، والتحليل الاجتماعي ، والرعاية الطبية والصحية ، وفي مجال الطوارئ عموماً ، والتعاون من أجل حماية حقوق الإنسان ، أن يتفاعل مع السياسة ويخدم السياسات الحكومية ويدعمها دعماً قوياً من أجل التقارب بين الأديان ولصالح تعدد الثقافات. ومن المهم كذلك إقامة توأمة بين صحف ومجلات دول ساحلي المتوسط مع تبادل المقالات والتحقيقات والتحليلات المشتركة لمواجهة نقص المعلومات والمعارف وهي سبب التهوين أو التهويل.

كل هذا يتطلب انفتاحا متبادلاً للعمل المشترك بين أوروبا والعالم العربي لمواجهة التكيف مع العولمة - وقد صارت ضرورة _ تكيفاً ناجحاً دون التخلي عن الخصوصية الجيوبولوتيكية للبحر المتوسط. ويجب أن تتوقع أوروبا مشاركة قوية قائمة على الإقناع من جانب الثقافة العربية في تحديد إجابات مشتركة على تحديات الحداثة. إن الانعزالية والانغلاق داخل حدود العالم الخاص يمكن أن تضعف من قدرات الشراكة الأوروبية المتوسطية حتى يكون لها صوت في المحفل العالمي وحتى تصحح الاتجاهات التي لا تتفق مع قيم المنطقة ومصالحها المشتركة.

ولهذا فمن المهم أن تتاح إمكانية أن يتعمق النقاش داخل العالم الغربي والعالم العربي لكي يبرز فضل من هو مستعد للتقريب بين مجتمعات المنطقة ولتشجيع الاتفاق اتفاقا حقيقياً على القيم والمصالح. ولكن لكي نصل إلى هذه الغاية فإنه ينبغي لحوار الثقافات

أن يأخذ على عاتقه واجبات واضحة مستنداً على التعاون وعلى العمل الحقيقي. فبدون عمل ميداني قائم على الاقتناع من جانب أكثر هيئات المجتمع المدني إدراكاً ينتابنا شك كبير في أن تستطيع مبادرات ضخمة مثل تحالف الحضارات تحقيق نتائج حقيقية لها صفة الدوام. وينتابنا كذلك شك كبير في أن يستطيع الحوار أن يكتب له البقاء أمام سياسات تظهر فيها عوامل إيجاد الفرقة والتفرقة ومشاعر الإهانة والخزي.

ويحق لنا أن نتساءل كيف لم يستطع الاتحاد الأوروبي أن يتوقع وأن يناقش ماهية الموقف الذي ينبغي له أن يتخذه في حالة فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية في يناير الماضي. وكيف نسى أن حماس كانت ضمن قائمة الحركات الإرهابية. ولماذا يريد الآن بقراره المفاجئ بتعليق المساعدات أن يدفع الشعب الفلسطيني عواقب عدم تقديره للأمور. من المسئول عن التوقعات التي جاءت على النقيض من إرادة الشعب الفلسطيني؟ فليدفع هؤلاء الثمن وليس النساء والأطفال الذين يتعرضون لخطر الموت بسبب سوء التغذية. وأين إذن الأخوة الإنسانية التي يبحثها عن حق الحوار ويسعى إليها؟ وما إذن مغزى تحالف الحضارات ؟ إن المكون الثقافي وأهميته يبرزان اليوم أكثر من ذي قبل. ويبدو أن فكر ليوبولد سنجور قد بدأ يتجسد ، وهو الذي كان ينادي بأسبقية الثقافة وأولويتها على السياسة. وهي الثقافة التي كان يقصد بها معرفة قيم أفعال الإنسان مصدراً للأخلاق من أجل إدارة الشئون العالمية إدارة عادلة.

ولا يستطيع احد في الحقيقة أن ينكر أن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تتخذان مواقف مختلفة من الحوار وان أوروبا نفسها ينقصها ذلك التماثل الثقافي الذي يسمح بمد جبهة الحديث دون المخاطرة

بتسطيحه وتحويله إلى اعتبارات لها صفة العمومية بحيث تشبه الشعارات.

ومع هذا فإن الولايات المتحدة ، وعلى المستوي الثقافي ، ليست معرضة للأحكام المسبقة المرتبطة بالاستعمار ، وهي ظاهرة ترتبط في الغالب بأوروبا. فمن الاستعمار نشأت تيارات الإستشراق وتيارات الاستغراب المعاكس ، والتي قمنا بدراستها في الصفحات السابقة. إن الاستعمار هو بكل تأكيد المسئول مسئولية كبيرة عن الكسر الذي لم يلتئم بعد بين التقليد الإسلامي والتقليد المسيحي. ولا تزال هناك عقبة دينية في الشقاق، الكامن والحقيقي ، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الإسلام وأوروبا. وهى موجودة على مستوى أقل بكثير مع أمريكا التي لم تخضع سياساتها الخارجية والأمنية لاعتبارات دينية. فلم تأخذ الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، في اعتبارها عند مساندتها لشعب كوسوفو (وأغلبيتهم من المسلمين) أموراً ترتبط بالحفاظ على التوازن الديني في المنطقة وهي اعتبارات كان يمكن أن تكون لصالح الصرب وهم من المسيحيين الأرثوذكس.

وعلى المنوال نفسه قامت الولايات المتحدة فيما يتعلق بانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي بتقييم للموضوع يساند تطلعات حكومة أردوغان وعلى أسباب أمنية وإستراتيجية بينما لا يزال ما بقي من تردد في أوروبا يتعلق بمسائل مرتبطة بالتعايش الاجتماعي بين الهويات المختلفة للشعوب الأوروبية والتركية. ومن المعروف أن أكثر قيم المجتمع الأمريكي تنبع من الدين أكثر من أوروبا وأن المشاعر الدينية لا يزال لها تأثير قوي على الحياة القومية الأمريكية. إلا أن تأثير السياسة الخارجية الأمريكية الحالية على حوار الحضارات يختلف عن السياسات التقليدية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط . فقد

أوجد تقارب واشنطن اللصيق مع المشاعر الإسرائيلية وطرحها الحديث لعولمة الديمقراطية جرحاً في الشعب العربي يمكن لحوار أمين وكفء بين أوروبا والولايات المتحدة أن يساعد على التئامه.

وأوروبا التي فقدت في الآونة الأخيرة جانباً كبيراً من قدرتها على التوسط باتخاذها مواقف شاحبة لا تقوم على دراسات وتحليلات متعمقة، يمكنها ويجب عليها أن تستعيد دوراً اكبر في الشرق الأوسط الذي ترتبط به ارتباطاً حقيقياً من الناحية الجيواستراتيجية. ولا يعني هذا بالتأكيد إنها تعوق التطلعات الأمريكية وإنما أن تستثمر معارفها الأفضل في الدراسة والتحليل وتراثها الأقوى في العلاقات مع دول المنطقة للتعامل بشكل أفضل من أجل اتقاء وتقليص عوامل القلق التي تؤدي أحياناً إلى التدخل الأمريكي والتي لا تستطيع أوروبا إزالتها بشكل فوري، وهو ما يؤدي إلى نتائج سلبية على مصالح الأمن الأوروبية على المدى المتوسط.

وتدعو الأزمة الخطيرة التي ألمت بمنطقة الشرق الأوسط أوروبا إلى العمل متماسكة لإنقاذ الوحدة العربية الإسلامية ولمنع تيار التطرف الذي قد يضر بنا جميعاً. ويجب أن تكون هناك قيادة قوية تتواكب معها انطلاقة إنسانية لرأب الصدع الذي أصاب الحوار الذي يواجه خطر ألا تكون لديه القدرة على دعم سياسة محنكة أو على التحول إلى شبكة آمنة تحمينا من أخطائه المحتملة.

آراء ختــاميــة

لقد آن الأوان لأن تمسك الأغلبية الكبرى المؤيدة للتعايش البناء بين أتباع العقائد الدينية المختلفة بزمام المبادرة بحزم لكى تعزل أولئك الذين يسعون بذرائع مختلفة لأن يبقى بأعمالهم طريق الصدام والعنف مفتوحاً. وحتى تهدأ النفوس فمن الممكن بكل تأكيد أن يكون من المفيد أن تتبنى الأمم المتحدة قراراً أقوى يؤكد على احترام الديانات كلها ويحظر الإساءة إلى قيمها ورموزها. ولكن التصالح الحقيقى يبنى يوماً بعد يوم بسلوك حملة الثقافات المختلفة سلوكاً عملياً بأن يتعارفوا تعارفاً أوثق ويحترموا بعضهم احتراماً متبادلاً. ولن يتأتى هذا نتيجة لإصدار بيانات ووثائق بقدر ما يتأتى من خلال عمل المؤسسات الممثلة للمجتمعات المدنية والحكومات عملاً يصل إلى أدق الأطراف.

لقد اكتسب الحكم المسبق صفات الفيروس الذى يقاوم أمصال حوار عاجز ينقصه الثبات والتأثير. والكتاب كذلك والذى لابد أن يلعب دوراً متنامياً، كثيراً ما يرضخ لاحتياجات السوق، فيكسو الصور النمطية بالغرابة على حساب الحقيقة. ولا يبدو أن الاستشراق ـ فيما عدا بعض نزوات الغرابة العابرة ـ قادر على أن يعيد الاهتمام بمصير حوار ينبغى أن يتخلى بشكل أكبر عن الإكليشيهات المتكررة حتى يكون فى خدمة المصالحة وأداة للحقيقة وباعثاً على تقارب مجتمعات ضفتى البحر المتوسط.

وسيعتمد الأمر اعتماداً كبيراً على المناقشات الداخلية فى كلا العالمين لأن أى عملية إصلاحية وتحديثية يجب أن تنبع من داخل مجتمعاتها وأن تنضج فيها.

ومن المؤكد أن المراقب المدقق لا تفوته عمليات التجديد التى تهز الغرب حتى يستعيد روحانيته، كما تهز العالم الإسلامى لتدفعه للخروج من جموده وليصبح جانباً نشطاً فى صياغة إجابات على تحديات العولمة. وهناك استمرارية فى البحث فيما بين الأصالة والحداثة تمضى - ولو بخطى متعثرة - على الدرب الذى رسمه مصلحون مثل محمد عبده (شيخ الأزهر)، وجمال الدين الأفغانى، وطه حسين بوجه خاص. وهو درب تظهر من خلاله آفاق جديدة لطبقة المثقفين العرب - المسلمين المدعوة إلى التوفيق بين خصوصية الإسلام وقانون السوق المتكامل القاسى. وستمثل زيادة الفقر، والبطالة بين الشباب، والتباين فى الرخاء والتقدم العلمى شبح الفشل فى بلوغ الهدف.

لقد صرح جمال البنا مؤخراً، وهو شقيق مؤسس «الإخوان المسلمين» فى مصر، فى تصريح علنى إلتزامه بأن يعيد الثقافة والفن الإسلامى فى مسارات التقدم العالمى. ويرى الكاتب الشهير، وهو بالتأكيد ليس الوحيد الذى يرى هذا، أن انطلاق الفكر الإسلامى انطلاقة جديدة يمكن أن يحدث إن تم النجاح فى إعداد تفسير حديث للقرآن. (انظر فى هذا الصدد النقاط التى تمت معالجتها فى الفصل الخاص بالأدب والنقد الأدبى). ويذهب محمد شريف فرجانى - وهو مؤلف إسلامى معروف - فى كتابه «السياسة والدين فى الإسلام» إلى ما هو أبعد من مقترح تفسير القرآن تفسيراً حديثاً داعياً إلى العودة إلى تحليل النص الذى تأسس عليه الدين الإسلامى أى إلى الدفاع عن شرعية لا تنأى عن النقد حسب التعريف الذى جاء به عالم السياسة الفرنسى المشهور أوليڤيه روى.

وهناك ما هو أكثر. فقد صدر مؤخراً نداء لتحديث الإسلام عن وزير الأوقاف المصرى الذى ركز على ضرورة مكافحة الأفكار المتخلفة كافة والتى يرجعها التقليديون عن خطأ إلى القرآن. وذكر كيف أن النبى محمد

نفسه قد تنبأ بظهور أحد العلماء كل مائة سنة ليعدل من مسار الدعوة لتتلاءم مع العصر. وهذه المواقف تكشف عن عمق النقاش الدائر فى العالم العربى، وهو نقاش لم تحسم نتيجته بعد.

ومن المحتمل أن تثير أطروحات المصلحين، الذين يطلق عليهم عادة المعتدلين وإن كان لفظ المصلحين يعبر عنهم تعبيراً أفضل، فى الفترة الأولى على الأقـــل، ردود فعـــل قوية وواضـــحة من جـانب «المتزمتين» الذين يخشون استبعادهم على هامش المجتمع الإسلامى بوصفهم متعصبين ومحرضين على استخدام العنف. وإذا كانت وسائل الإعلام تبث اليوم بثاً مكثفاً أحداث الصراع فإن الواقع المعاش شاهد على اللقاء والتسامح بشكل أكبر بين المسيحيين والمسلمين. ولايزال الأمر يحتاج إلى عمل واضح وضوحاً كافياً. ولكن يبدو أن مبادرات جديدة ومهمة، يتبناها المصلحون الذين يتطلعون إلى توفيق معرفية المتزمتين المتصلبة مع ضرورات الحياة الحديثة، موجهة إلى إعادة التوازن إلى الإدراك العام بأن تقدم تقديماً صحيحاً مغزى القوى الموجودة فى العالم الإسلامى. وفى الآونة الأخيرة قامت السلطة الدينية فى المغرب، والمتفقة مع الملك محمد الخامس، وهو من سلالة النبى محمد، بتعيين ٥٠ إمرأة وفتاة سيكون عليهن إمامة المؤمنين فى الصلاة بنشر رسالة سماحة الإسلام الحقيقى. ولسوف تقوم «المرشدات» بعملهن فى المدارس والمساجد وأماكن الرعاية وأماكن عمومية أخرى رعاية للشعائر الدينية التى يمارسها الشعب حتى يتم توجيهها الوجهة الصحيحة حسب أقوال النبى محمد.

وسيكون من الخطأ أن يقف الغرب إلى جانب المصلحين موقفاً مستثيراً دون أن يبدى احترامه الواجب للمسائل الداخلية للدولة. ويمكن للدعم الفعال أن يأتى فقط من تفكير حديث مقنع يستند إلى أفعال تالية. وعلى الغرب كذلك أن يقوم بدوره وأن يتخلص من السياسات التى تستدعى

التفرقة أو احترام منقوص للأصالة الإسلامية. إن مساعدة دعم المصلحين فى الإسلام تعنى أن ترجح فى الغرب مواقف وسلوكيات تبين إرادة حقيقية للقاء الفلسفى والسياسى. والعمل المتوازن والمتبادل هو القادر على إعطاء إشارة البدء لتحالف حضارات صادق. وسيكون فى الواقع من غير المناسب أن نعلن بالكلمات عن مولد البحر المتوسط الكبير الذى يسوده السلام والتصالح ثم ننتهج سياسات تؤدى بالفعل إلى تعميق هوة الانفصال. كما أن «سياسات الرفض» غير مناسبة وتستحق النقد، ونقصد بها سياسات اليد المستعدة للصراع بدلاً من اليد الممدودة بالسلام.

وتسعى مؤسسة البحر المتوسط فى نابولى إلى العمل من أجل ترسيخ وعى أكبر فى المجتمع الإيطالى والأوربى بالمصالح المطروحة على الساحة الجغرافية الاستراتيچية بالبحر المتوسط الكبير؛ دون انقسامات أو طموحات قد تؤدى إلى توترات ضارة وغير مفيدة تبعد الأهداف المرجوة. وفى الواقع توجد مساحات لم يتم استكشافها بعد تقدم فرصاً واعدة لكى نهيئ للتحالف مصالح وقيم متفق عليها ومضامين واقعية. وعلى سبيل المثال وليس على سبيل الحصر يمكن التوصية بالقيام بمبادرات فى البحث التاريخى تقدر الاتفاق على الإنجازات وعلى مسالك التقدم بتشجيع قراءة الأحداث قراءة أقل تضارباً؛ وفى مجال السياحة الدينية، لنشر المعرفة المتبادلة عن وقائع وأماكن يعتبرها المؤمنون بالعقائد المختلفة وقائع وأماكن مقدسة وفى القيام بأبحاث مشتركة فى العلوم الإنسانية والإجتماعية؛ وفى تنظيم معارض مشتركة للكتاب على أساس موضوعات وعصور محددة؛ والتعريف بالمعرفة المتفق عليها والتى يمكن الاتفاق عليها؛ وفى القانون المقارن وفى الأدب المقارن حتى يمكن تقدير معارف كل جانب تقديراً متبادلاً، والبحث فى مفاهيم ومعلومات ومستحدثات قانونية يمكن أن يجرى تطبيقها لدى الطرفين.

وإذا أخذنا فى الإعتبـــار الاتفـــاق على التطور فإنه يمكن القيام بدراسات إجتماعية . إقتصـــادية متعمقة للبحث المشترك عن أخلاق السوق والعمل. وكتاب عالم الإقتصاد الأمريكى بنچامين م. فريدمان *The Moral Consequences of Economic Growth* غنى بالأفكار فى هذا المجال، وقد لاقى هذا الكتاب استقبالاً طيباً وتعليقات إيجابية نذكر من بينها ما كتبه ج. إى. ستيجلز فى مبحثه *The Ethnical Economist* الذى صدر فى عدد نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٥ من مجلة *Foreign Affairs*. وهو يبرز، عن حق، الاختلافات بين المدارس الفكرية حول التنمية والتى تبرهن على أن عولمة الإقتصاد لا تتمثل فى « وصفة» معينة، وإنما هى عملية متطورة ولهذا فإنه من الخطأ تفسير الظاهرة، وهى موضع خلاف، على أنها إذعان الحكومات على إجراء إصلاحات محددة مسبقاً طبقاً لقواعد معدة فى الخارج، وفى ظروف مختلفة عن ظروفها . ثم إنه حتى فى بلاد الغرب، من الصعب قبول نقل نسب متنامية من المسئولية السياسية إلى خبراء أو أساتذة جامعات غالباً ما يكونوا غير ملائمين لتقييم التبعات الإجتماعية وأثر الإصلاحات الإقتصادية على مجمل المصالح الوطنية.

وقد تتطلب مخاطر تفكك بنية المجتمع والحط من القيم الأخلاقية عملاً مشتركاً من العالم الإسلامى ومن أوربا يهتم إهتماماً أكبر بالنماذج الثقافية لكل البلاد . ويجب الحفاظ على هذا التنوع الذى بتعدديته كان فى الماضى عاملاً قوياً لإثرائنا إثراء متبادلاً . فلا العالم الإسلامى، ولا الغرب يشكلان كتلتين، ومن المصلحة العامة الاحتفاظ بالتعددية مع المشاركة فى جوهر مبادئ وقواعد أساسية ضرورية لتنمية الكائن البشرى تنمية منتظمة. وينبغى بالأكثر أن يسرى هذا الإطار من المبادئ المشتركة على المجتمعات متعددة الثقافات وهى موجودة اليوم بكثرة فى الغرب والتى قد تتميز بها فى يوم من الأيام بلاد الضفتين الجنوبية والشرقية

من البحر المتوسط مع تكامل سوق العمل ومع ازدياد انتقال البشر فى البحر المتوسط.

وعلى شعوب البحر المتوسط الكبير أن تستعيد ماضيها التليد وهو ماض اتسم بالتعايش، وعلى الرغم من الصراعات والتنافس إلا أنه أنتج شبكة من العلاقات الإنسانية ومن الثقافة والعلم والفن. وحتى نستحق الدور الذى عهد التاريخ به إلى البحر المتوسط ونكون على وعى بالإشعاع الحضارى الذى قام به فى العالم فإنه يجب علينا أن نظفر بعلاقات إنسانية طبيعية من خلال سلوكيات تضامنية تتبارى فى استعادة الدور المحورى للمنطقة وإلقاء نور جديد على خصوصية هويتها التى ميزتها والتى لازالت تميزها حتى اليوم.

وفى هذا العام تمر مائة سنة على ميلاد ليوبولد سنجور. وقد حاولنا أن نستعير من هذا المفكر الناشط مفهوم «الحضارة الجامعة» الذى لم يصفه وإنما عمل على تحقيقه، وأن نطبقه على منطقة البحر المتوسط الكبير. وجوهر فكر سنجور هو أنه لا يمكن لأى ثقافة أن تدعى أنها ثقافة جامعة. لأن خصوصية كل ثقافة من الثقافات تُبرز فى حد ذاتها بعض ملامح الكائن البشرى وبعض أفكاره دون غيرها. ومع هذا فإن الثقافات ليست مختلفة فقط عن بعضها البعض، وإنما هى متكاملة فى تعدديتها التى يمكن أن تسعى إلى العالمية.

وتزداد كل ثقافة من الثقافات ثراءً باستيعابها لإسهامات ومنجزات ثقافات أخرى، ولا يعنى هذا أنها تجعل الثقافات الأخرى تمتصها. ومن الطبيعى أن يتمسك كل كائن بشرى بثقافته وأن يتشبث بقيمها الخاصة، ولكن هذا لا يؤدى ولا ينبغى أن يؤدى إلى نظرة إنعزالية حصينة للهوية الخاصة. بل ينبغى على العكس من هذا الانفتاح على ثقافة الآخر لأنه من خلال الحوار والمقارنة فقط نتنبه إلى أوجه التقصير فى ثقافتنا أو فى أفكارنا.

تعقيب

مازال البحر المتوسط حتى اليوم، وهو مضيق بحري ومسرح للصراعات المستمرة، وقناة لطرق البترول ونقطة التقاء تاريخية، غير قادر على العثور على حوار حقيقي مع التاريخ نفسه أو مع الحداثة.

إن القرارات المتعلقة بمقدرات المتوسط تم اتخاذها من خارج المنطقة: وهو ما يسبب إحباطات وأشباحا في كثير من الأحيان. فالضمائر المتوسطية تتأهب ولكنها لا تستطيع تنظيم نفسها ولا حتى التحول إلى قوة مؤثرة. وقد أثارت احتياجاتها في العقود الأخيرة العديد من الخطط والبرامج: وقد فشل جميعها تقريبا. كما أن تصورات التبادل والتضامن، أو الاندماج والشراكة، يجب أن يتم وضعها موضع بحث جديد يختلف عما عهدناه. فمجرد الخوف من الهجرة القادمة من الضفة الجنوبية لا يكفي لوضع سياسة معقولة.

ويبدو البحر المتوسط حالة غير واضحة المعالم، فلا يستطيع أن يصبح مشروعا. لقد واجه هذا البحر الحداثة متأخرا. لم يعرف العلمانية على طول حدوده. ولكي نمضي في تحليل هذه الأشياء، يجب قبل كل شيء أن نزيح عن طريقنا عقبة كئوداً. فكل ضفة من ضفافه تعرف التناقضات الكائنة بها والتي تنعكس على الحوض كله وعلى أماكن أخرى، قد تكون بعيدة في بعض الأحيان. وتحقيق تعايش في ظل أوطان متعددة العرقيات والقوميات، في بيئة تتلاقى فيها وتختلط ثقافات متباينة وأديان مختلفة، لا يجني أمام أعيننا سوى الفشل الذريع.

فلا توجد ثقافة بحر متوسطية واحدة، بل هناك ثقافات متعددة يضمها بحر متوسط واحد. وتتميز هذه الحضارات بملامح تتماثل في بعض الجوانب وتختلف في بعضها الآخر. وترجع أوجه التشابه إلى القرب من بحر مشترك والالتقاء على ضفتيه بين أمم وصيغ تعبيرية متقاربة. أما أوجه الاختلاف فتتعلق بالأصول والتاريخ والمعتقدات والعادات. ولكن لا أوجه الشبه ولا أوجه الاختلاف تمثل أمرا مطلقا أو دائما: فأحيانا تسود أوجه التشابه، وأحيانا أخرى تسود أوجه الاختلاف. أما ما عدا ذلك فيدخل في نطاق الأساطير.

إنشاء ثقافة بديلة بحر متوسطية مشتركة: إن عملية تدشين مشروع من هذا النوع، كثيرا ما تم الحديث عنه، لا تبدو وشيكة. وتقاسم رؤية متنوعة من خلال تحالف من القيم المشتركة: هذا الأمر يبدو أقل طموحا، دون أن يكون دائما سهل المنال. وسواء في الموانى أو في عرض البحر فإن الحبال القديمة الممتدة تحت الماء، التي يحاول الشعر العثور عليها وإعادة وصلها، قد تم قطعها أو نزعها في كثير من الأحيان بفعل عدم التسامح والبيروقراطية وأيضا الجهل في أغلب الأحيان.

لقد شهد مسرح الأحداث لزمن طويل الوقائع نفسها، لدرجة أن حركات المؤدّين أصبحت معروفة ويمكن التنبؤ بها. وفي المقابل نجد أن عبقريته استطاعت في كل عصر عظيم أن تؤكد على قدرتها الإبداعية التي لا تضاهى.

وهذا العصر ليس بالعصر العظيم بالنسبة لحوض البحر المتوسط؛ لذلك يجب استرجاع الحقائق المنسية سواء في الأطراف أو في القلب، والعلاقات القديمة عن بعد وعن قرب، ومدلولات القطع والوصل، وعلاقات التماثل والاختلاف. إن وطن الأساطير عانى من الأساطير

التي ابتدعها بنفسه بينما عمل الآخرون على تغذيتها. هذه المنطقة الغنية بالتاريخ كانت ضحية للنزعات التاريخية. إن الميل إلى خلط تمثيل الواقع بالواقع نفسه أصبح شيئا مستداما. كما أن صورة البحر المتوسط والبحر المتوسط الحقيقي لا يتطابقان على الإطلاق. فهوية الوجود، بعد اتساعها، تحجب هوية السلوك غير واضحة المعالم أو تبعدها. والنظرة إلى الوراء مازالت تتغلب على التطلع إلى المستقبل. وهكذا يظل الفكر أسيرا للقوالب الجامدة.

هل البحر المتوسط له وجود فيما وراء ميراثنا الخيالي؟ هذا السؤال يطرح نفسه في الجنوب كما في الشمال، في الغرب كما في الشرق. ومع ذلك هناك أشكال وجود وطرق حياة مشتركة أو متقاربة، على الرغم من الانقسامات والصراعات التي تعيشها أو تعاني منها هذه المنطقة من العالم. ولا أستطيع أن أتخيل وجود أوروبا حقيقية دون بحر متوسط تنتمي إليه.

في هذا الإطار، فإن الفكر المثير للحنين لمنشئ الكلمات يجد تجسيدا له في كتاب أنطونيو باديني، وهو دبلوماسي إيطالي وخبير في إشكاليات البحر المتوسط المعاصر.

وقد قمت في بداية التسعينيات من القرن الماضي من خلال موجز المتوسط، وأنا لاجئ بوسني، بافتتاح مسار كان حتى ذلك الوقت حبيسا في قاموس الحياة اليومية: حقل تجارب مشتركة، ومهملة وغير معترف بها لدى سياسة وثقافة تلك الحقبة.

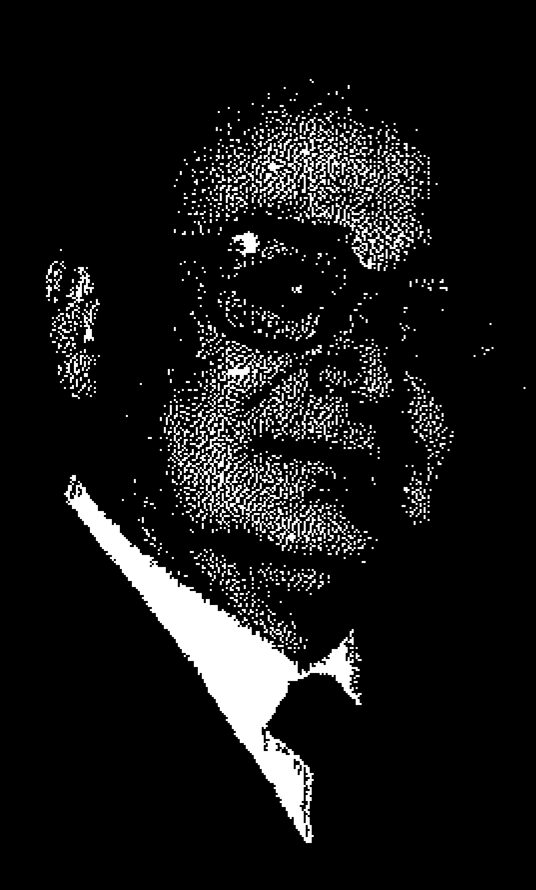
ومن خلال مؤسسة المتوسط، التي تم إنشاؤها بالتعاون مع ميكيلي كاباسو وبعض الأصدقاء من المفكرين على الضفتين قمنا بتحديد الأسباب والتحركات الضرورية من أجل إعادة البحر المتوسط إلى قلب أوربا والعكس بالعكس.

واليوم، بعد سنوات عديدة، فإن تحليلاتنا واقتراحاتنا وتحركاتنا وتخوفاتنا كان لها قيمة تبشيرية لأن كل ما توقعناه تحقق فيما بعد، بخيره وشره.

إن البحر المتوسط ليس فقط وطنا للعقل ولكنه امتداد جغرافي وثقافي.

إن أفكار أنطونيو باديني تأتي في هذا الإطار من أجل الالتقاء والحوار بين دول وثقافات مختلفة وتدعو إلى تجاوز الأحكام المسبقة واكتساب معلومات جديدة على ضوء معرفة الآخرين.

بريدراج ماتفيجيفتش



انطونيو باديني له خبرة طويلة في العالم العربي وبشكل عام في العلاقات مع دول حوض البحر المتوسط، وهو اليوم سفير ايطاليا في القاهرة، وقد استطاع مؤخرا ان يتولى لحساب وزارة الخارجية الايطالية مهام المنسق الوطني لتطوير الشراكة الأورومتوسطية والمدير العام لمنطقة الشرق الأوسط، بعدما كان سفيرا لايطاليا في الجزائر. وقبل ذلك تولى مهام المستشار الدبلوماسي لرئيس مجلس الوزراء بيتينو كراكسي، ومحرر النصوص باللغة الايطالية في قمة السبع الكبار في طوكيو 1993 وعضو المجلس الاقتصادي للعلاقات الدولية في حكومة اماتو. كتب العديد من المقالات حول موضوعات الساعة على الساحة الدولية في مجلات وصحف قومية واجنبية والعديد من الدراسات حول الجغرافيا السياسية لحوض البحر المتوسط وحول العلاقات بين المصلحة الوطنية والسيادة في مواجهة الموجة المتزايدة من العولمة.

صورة الغلاف:
"جراند اوتيل دي لوندر" السابق في نابولي، وهو مقر مؤسسة المتوسط، في صورة قديمة لميدان مونيتشيبيو.

صورة ظهر الغلاف:
صور لمقار المؤسسة:

1. افتتاح لاميزون دي لا ميديتراني
2. افتتاح صالة مراكش
3. ميكيلي كاباسو وبريدراج ماتفيجيفيتش مع رومانو برودي
4. ميكيلي كاباسو وكاترينا ارشيدياكونو
5. رئيس الوزراء التركي اردوغان يفتتح صالة اسطنبول
6. بعض اعضاء مؤسسة المتوسط
7. افتتاح صالة مرابيغو
8. 1994 – 2004: عشر سنوات على انشاء مؤسسة المتوسط
9. انطونيو باديني وميكيلي كاباسو مع نجيب محفوظ
10. افتتاح مؤسسة انا ليند
11. انطونيو باديني في لاميزون دي لا ميديتراني


magma